

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩٣٧

الاثنين، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد أباري	(النيجر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فلبين نام	السيد دانغ
	كينيا	السيدة مويغاي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة بول
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)، ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1029)

تقرير الأمين العام عن العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية (S/2021/1030)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-40993 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩  
(٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٤)،  
(٢٠١٥)، ٢٣٣٢ (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢) (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)،  
٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، ٢٥٣٣ (٢٠٢٠)،  
(٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1029)

تقرير الأمين العام عن العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في  
الجمهورية العربية السورية (S/2021/1030)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي  
المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلتي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية  
العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة. ووفقا للمادة ٣٩  
من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية  
أَسْمَاؤُهُمْ إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث  
الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتين غريفيث، وكيل  
الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛  
والسيدة أماني بلور، طبيبة أطفال سورية المولدة ومدافعة عن حقوق  
المرأة والطفل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.  
أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1029،  
التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩  
(٢٠١٤)، ٢١٦٥ (٢٠١٤)، ٢١٩١ (٢٠١٤)، ٢٢٥٨ (٢٠١٥)،  
٢٣٣٢ (٢٠١٥) (٢٠١٦)، ٢٣٩٣ (٢٠١٧)، ٢٤٠١ (٢٠١٨)،  
٢٤٤٩ (٢٠١٨)، ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، ٢٥٣٣ (٢٠٢٠) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١)،  
والوثيقة S/2021/1030، التي تتضمن تقرير الأمين العام  
عن العمليات الإنسانية للأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): نجتمع في نهاية عام آخر،  
ولا يمكننا أن ننظر إلى عام ٢٠٢١ إلا باعتباره عاما اشتدت فيه  
معااناة الشعب السوري. وعلى الرغم من عدم حدوث تحول في الخطوط  
الأمامية، شهدنا استمرار العنف ضد المدنيين والانتهاكات المنهجية  
لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد النساء والفتيات. وقد تصاعدت  
مستويات الجوع والفقر اقترانا باستمرار انهيار الاقتصاد، إذ يحتاج ١٤  
مليون شخص، وهو أعلى عدد منذ بدء النزاع.

ولا يزال عشرات الآلاف محتجزين أو مختطفين أو مفقودين.  
ولا يزال ١٣ مليون مدني نازحين داخل البلد وخارجه، وكثير من الأطفال  
لا يعرفون وطنهم، حيث أن آفاق العودة الآمنة والكرامة والطوعية  
لا تتحسن، ولا تزال تشكل تحديا مستمرا لجيران سورية. ولا تزال سورية  
مجزأة إلى عدة مناطق يبدو أنها تتجرف بعيدا عن بعضها البعض،  
حيث تُحكّم سلطات الأمر الواقع سيطرتها على الأرض وتظل خمسة  
جيوش أجنبية تتنافس في الساحة. ولا تزال سورية تعبق بعدم الاستقرار  
- وهي ملاذ للمرتزقة والاتجار بالمخدرات والإرهاب.

إننا، للأسف، بعيدون كل البعد عن تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)  
بعد مرور ست سنوات على اتخاذه، بما يمكن أن يخفف معاناة الشعب  
السوري، ويلبي تطلعاته المشروعة، ويستعيد سيادة سورية ووحدتها.  
ومع ذلك، أعتقد أن هناك إمكانيات لإحراز تقدم يجب استكشافها في  
عام ٢٠٢٢. لماذا أقول ذلك؟ هناك سببان رئيسيان.

أولاً، تواجه جميع الأطراف ما أسميه مأزقا استراتيجيا على  
أرض الواقع مستمرا منذ ٢١ شهرا، دون حدوث تحولات في الخطوط  
الأمامية، مما يوضح بشكل متزايد أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة قائمة  
أو مجموعة من هذه الجهات أن تحسم نتيجة النزاع وأن الحل العسكري  
لا يزال وهما.

ثانياً، هناك مخاطر وتكاليف جسيمة على الجميع بمجرد محاولة  
السير المتخبط في الوضع الراهن غير المقبول، وخاصة بالنظر

مصلحة عن أولوياته ومطالبه فحسب، بل أيضا عما هو مستعد لطرحة على الطاولة في ذلك السياق للمساعدة في دفع العملية إلى الأمام.

ومع مرور الوقت، أمل أن نتمكن من البدء في تحديد الخطوات التدريجية والمتبادلة والواقعية والدقيقة والتحقق منها والاتفاق عليها، والتي يمكن اتخاذها بالتوازي لبناء الثقة والمساعدة في دفع العملية السياسية إلى الأمام بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). واسمحوا لي أن أذكر لماذا يجب أن يكون الحل السياسي في سورية مملوكا لسورية ويقوده السوريون. إن العديد من القضايا ليست في أيدي السوريين وحدهم. علاوة على ذلك، رأينا أنه حين يعمل أصحاب المصلحة الرئيسيون معا في اتخاذ خطوات متبادلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك يمكن إحراز بعض التقدم على الأقل.

على سبيل المثال، أرست قنوات أمريكية - روسية الأساس للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، ومن المهم أن نحافظ على ذلك وأن نبني عليه. وكما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2021/1030)، يجب أن نواصل اغتنام كل فرصة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك زيادة فرص الوصول وزيادة توسيع نطاق جهود الإنعاش المبكر. وأتطلع إلى الاستماع إلى المزيد من مارتن غريفيث بشأن تلك المسائل. إن الاجتماعات المنعقدة مؤخرا في بروكسل واجتماعات الغد في نور سلطان، التي ذكرتها سابقا، هي اجتماعات هامة لأنها يمكن أن تعالج قضايا على أرض الواقع، وخاصة القضايا ذات الطابع الإنساني والأمني. ولا شك أن هذه الجهود ستستمر.

ومع ذلك، الحقيقة هي أن جميع القنوات والأشكال القائمة تستبعد واحدا على الأقل من اللاعبين السوريين أو الدوليين المهمين للغاية. وأنا مقتنع بوجوب أن يكون كل صاحب مصلحة في النزاع منخرطا في الجهد السياسي المشترك إذا أردنا أن نرى تقدما ملموسا بشأن القضايا الأهم بالنسبة للسوريين أنفسهم ومن حيث الاستقرار الإقليمي، الذي يتضمن خطوات يمكن أن نحرركا بالفعل نحو بيئة هادئة ومحيدة ويمكن أن تشجع حوارا سياسيا تقوده سورية.

إلى المعاناة الإنسانية، واستمرار أزمة التشريد، وانهيار الاقتصاد، والانقسام الفعلي للبلد، ومخاطر تجدد التصعيد، والتهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب.

وما فتئت أسلط الضوء على تلك الديناميات في جميع اتصالاتي. ومع مرور كل شهر كنت أشعر بإدراك أكبر من ذي قبل - وهو أن هناك حاجة إلى خطوات سياسية واقتصادية وأن تلك الخطوات لا يمكن أن تحدث إلا معا، بشكل تدريجي وبخطوات متسلسلة. ولقد سافرت كثيرا في المنطقة، والتقيت مع وزراء خارجية الأردن والمملكة العربية السعودية وعمان ومصر والإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، ومع حكومة لبنان في وقت سابق من هذا الشهر.

وسافرت مؤخرا إلى دمشق لإجراء محادثات موسعة مع الحكومة السورية. كما قدمت مؤخرا إحاطات للمبعوثين الأمريكيين والأوروبيين والعرب والأترك حين اجتمعوا في بروكسل، وفي الوقت الذي نتكلم فيه اليوم فإن نائبتي السيدة خولة مطر في طريقها إلى نور سلطان حيث ستلتقي بمسؤولين روس وأترك وإيرانيين وغيرهم من المسؤولين المشاركين في أحد اجتماعات صيغة أستانا.

وإحساسي من كل تلك الاتصالات هو أنه لا يزال هناك قدر كبير من عدم الثقة من جميع الأطراف. الرسالة المشتركة التي أسمعها من الكثيرين هي أننا "اتخذنا خطوات، ولكن الأطراف الأخرى لم تتخذ أي خطوات". ومع ذلك، أرى أن هناك ما يكفي من الاهتمام من جميع الأطراف لاختبار ما قد يكون ممكنا من خلال عملية سياسية أوسع نطاقا. ومن أجل مواصلة استكشاف ذلك بدأت التشاور مع مسؤولين كبار من جهات سورية وثنائية رئيسية معنية في مشاورات ثنائية في جنيف.

تلك المشاورات جارية وستستمر في كانون الثاني/يناير. وهذه هي الجولة الأولى من مشاورات أعتقد أنها يجب أن تكون عملية متكررة. وحتى الآن شارك الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وتركيا وقطر في هذه المشاورات الثنائية معي في جنيف. وأتطلع إلى الانخراط مع مشاركين إضافيين في العام الجديد. إنني لا أسأل كل صاحب

ونحن بحاجة إلى عملية صياغة مثمرة وفقا لولاية اللجنة. وكما هو محدد في اختصاصات اللجنة، فإنها يجب أن تعمل على وجه السرعة وبشكل مستمر من أجل تحقيق النتائج ومواصلة إحراز التقدم. وقد أجريت مناقشات ملموسة مع الرئيسين المشاركين لتصور كيفية تحقيق ذلك وأواصل المشاركة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى فهم واضح. وبعد مناقشاتي في دمشق، أنتظر ردا آخر منهما قبل التوصل مع المجلس الوطني السوري.

وللتوضيح، أنا مستعد لعقد دورة سابعة للجنة الدستورية في جنيف بمجرد التوصل إلى التفاهم. وبمجرد أن يتم ذلك، سنطلع بالطبع الثالث الأوسط للمجتمع المدني استعدادا لعقد دورة سابعة.

وأود أن أضيف أنني لا أزال أتواصل على نطاق واسع مع النساء والرجال السوريين في المجتمع المدني الذين لديهم شبكات متنوعة في سورية والمنطقة، بما في ذلك أعضاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية والمشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني. وأقدر إسهامهم في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز تحقيق السلام المستدام في سورية.

لقد حان الوقت لاستكشاف إذا ما كان يمكن للعملية السياسية أن تمضي قدما بشكل مجد في عام ٢٠٢٢. فهناك مخاطر كثيرة تترتب عن الوضع الراهن، وسيكون من الحماقة أن نكتفي بإدارة حالة من الجمود غير المقبول والمتدهور. وبالمثل، ينبغي أن يشكّل الواقع الذي يواجهه جميع الأطراف دافعا لتعزيز الاهتمام بالتوصل إلى حل توفيقى وإتاحة الفرص لاتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام على المسار السياسي. وينبغي ألا يتوقع أحد حدوث معجزات أو ظهور حلول سريعة. فمن الضروري أن يكون التقدم إلى الأمام تدريجيا. ومع ذلك، أمل أن نتمكن في العام القادم من العمل على اتخاذ خطوات ملموسة نحو تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأعوّل على دعم مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

**السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية):** كما ذكرتم، سيدي، لقد أصدر الأمين العام التقرير الذي طلبه أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بالقرار

ويجب أن نوجه مشاعر الإحباط من عدم إحراز تقدم وأن نقرر القيام بمبادرات نحو استراتيجية منسقة بشأن عملية أوسع نطاقا. وأمل أن نتمكن، بهذه الطريقة، من تحريك حلقة حميدة من الخطوات المتبادلة وبناء الثقة والطمأنينة، وأن تتمكن هذه العملية من تلبية تطلعات السوريين، وأن تمكن اللاجئين من العودة طوعا وبأمان وكرامة، وأن تستعيد تماما صفاء سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

واسمحوا لي أن أشير إلى أن فريقى سيحضر أثناء وجوده في نور سلطان اجتماعا للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتسليم الجنامين وتحديد هوية المفقودين. وسنواصل الحث على إحراز تقدم ذي مغزى بشأن مختلف جوانب هذا الملف. كما سيقوم أعضاء الفريق بمراجعة آخر عملية إطلاق سراح تحت مظلة الفريق العامل، حيث تم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في عملية رصدها مكتبي، إطلاق سراح خمسة أشخاص من كل جانب بشكل متزامن في شمال سورية. ومن الواضح تماما أنه يجب اتخاذ إجراءات واسعة النطاق فيما يتعلق بعمليات إطلاق السراح، وخاصة للنساء والأطفال والمرضى والمسنين، وتبادل المعلومات بشأن مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم بغية المضي قدما. وقد حثت على ذلك خلال زيارتي الأخيرة إلى دمشق.

وبينما أعمل على التوصل إلى عملية أوسع نطاقا، فإنني منخرط بنشاط في السعي إلى إعادة انعقاد اللجنة الدستورية التي تقودها وتملكها سورية وتيسرها الأمم المتحدة. في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، ذهبت نائبة المبعوث الخاص خولة مطر مرتين إلى دمشق لإجراء مشاورات بشأن جولة جديدة، والتقت أيضا في إسطنبول مع لجنة المفاوضات السورية والرئيسين المشاركين اللذين رشحتهما. وقبل أكثر من أسبوع بقليل، كما ذكرت سابقا، سافرت هي إلى دمشق حيث التقيت بوزير الخارجية والرئيسين المشاركين اللذين رشحتهما الحكومة السورية.

ومن المهم ألا تقترح الوفود نصوصا دستورية فحسب، بل أن تكون مستعدة للالتزام بتنقيح النصوص التي لا يزال يتعين طرحها في ضوء المناقشات.

توزيع أنشئت حديثاً. وسنواصل ممارسة الضغط من أجل المضي قدماً في عمليات التوزيع. ويتعين علينا أن نترجم بصورة جماعية التقدم الأولي المحرز إلى عمليات إنسانية أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ بها، وكما ناقشنا في هذه القاعة من قبل، إلى خطة الأشهر الستة التي وضعناها لتحقيق تلك القدرة على التنبؤ. وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لتيسير تلك القوافل العابرة لخطوط النزاع، بمعدل قافلة واحدة في الشهر وعمليات إيصال إسبوعية. وأدعو جميع الأطراف إلى تيسير تنفيذ خطتنا لا عرقلتها.

وكما قال الأمين العام، لا يمكن لعمليات الإيصال العابرة لخطوط النزاع، في هذه المرحلة، أن تحل محل عملياتنا العابرة للحدود بحجمها الهائل، ولكن هذا لا ينفي أهميتها. فهاتان العمليتان ضروريتان لدعم ٣,٤ ملايين شخص في المنطقة الشمالية الغربية.

وأود أن أنتقل إلى آخر ما لدي من مستجدات شهرية بشأن الحالة الإنسانية. وأنا على يقين من أن السيدة أماني بلور، التي ستقدم إحاطة بعدي، ستتكلم بوضوح وجلاء أكبر عن تلك المسائل، من بين مسائل أخرى. وكما قال السيد بيدرسن، لا تزال حالة الناس في سورية، مع انتهاء العام، قاتمة. فقد ازدادت الاحتياجات الإنسانية، في حين تقلص التمويل. وقد قلّتها من قبل في مناسبات عديدة وسأقولها مرة أخرى: إننا نواصل خذلان الشعب السوري فيما يحتاجه وما يستحقه وما يحق له الحصول عليه من مساعدات إنسانية وحماية.

ولا يزال العنف يتسبب في سقوط القتلى والجرحى في صفوف المدنيين. فعلى سبيل المثال، في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت التقارير بأن غارة جوية أصابت ملجأ في ريف إدلب الشمالي، مما أسفر عن مقتل خمسة مدنيين، من بينهم ثلاثة أطفال. وكما أقول للمجلس كل شهر، يجب حماية المدنيين، ويحق لهم قانوناً الحصول على تلك الحماية.

ومع حلول فصل الشتاء، يعاني الملايين من الناس من البرد. والأشخاص المشردون داخلياً الذين يعيشون في خيام مؤقتة معرضون للخطر بصفة خاصة. ويؤسفني أن أقول إن العمليات الإنسانية لا تملك ببساطة ما يكفي من الأموال لتوفير المأوى الأساسي والتدفئة والملابس

٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1030). ويبين التقرير التدابير المحكمة المتخذة ببعض التفاصيل لكفالة شفافية عملياتنا في سورية.

ومن الجلي أن البيئة العملياتية معقدة. ومع ذلك، تعمل الأمم المتحدة بطريقة شفافة للتخفيف من المخاطر وتقديم المساعدة القائمة على المبادئ. ويصف التقرير النظم المتينة المعمول بها لتقييم الاحتياجات وبذل العناية الواجبة والرصد وإدارة المخاطر. ويتناول التقرير أيضاً جهودنا الرامية إلى تيسير عمليات منتظمة يمكن التنبؤ بها عبر خطوط النزاع.

ففي شمال شرق سورية، نصل إلى ما يقرب من مليون شخص كل شهر من خلال عمليات إيصال المساعدات المنتظمة العابرة لخطوط النزاع. ونواصل تعزيز ذلك النشاط. ويشكّل التمكن من استصدار الموافقات مؤخراً على النفاذ عبر خطوط النزاع إلى منطقة تل أبيب لتقييم الحالة وتوزيع اللقاحات خطوة إيجابية جداً في ذلك الصدد.

وفي الشمال الغربي، كما ناقشنا من قبل وكما ورد في التقرير، اتخذنا خلال الأشهر الستة الماضية خطوات متجددة لإنشاء منظومة إيصال عبر خطوط النزاع لمساعدة المحتاجين. وقد أوفدت قافلتان عبر خطوط النزاع الآن إلى شمال غرب سورية. وقد عبرت القافلة الثانية خطوط النزاع في ٩ كانون الأول/ديسمبر - أي منذ بضعة أيام فقط. وكانا يحملان الأغذية وغيرها من الإمدادات الإنسانية لما مجموعه نحو ٨٠ ٠٠٠ شخص. ومن المقرر إرسال القافلة التالية في كانون الثاني/يناير.

ومن خلال مفاوضاتنا بشأن إمكانية النفاذ، تمكنا من تحديد حلول مقبولة لدى جميع الأطراف. غير أنه هناك حاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن من سيشارك في تسيير القوافل العابرة لخطوط النزاع ومن سيكون مخولاً بتوزيع المساعدات. وكل ذلك، كما تعلمون، سيدي الرئيس، استغرق وقتاً. ونحتاج أيضاً إلى الضمانات الأمنية اللازمة من جميع الأطراف المعنية ونعول عليها لكفالة سلامة قوافلنا وموظفينا.

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، بدأت عمليات توزيع الأغذية من خلال فريق محلي تابع لبرنامج الأغذية العالمي في إطار آلية

للمساءلة. وإذا ما أخذنا مثالا واحدا فقط، يعالج مشروع قابلات تابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ريف حلب حاجة هائلة إلى عاملين مدربين في مجال الرعاية الصحية. وفي ذلك المشروع، أعيد تأهيل مرفق للتدريب لتوسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية للأمهات وتم تدريب قابلات وتلقي معدات أساسية - وهي عملية بسيطة تتكرر يوميا على نطاق عالم المعونة. وقد ساعدت أولئك القابلات ما يقرب من ٨٠٠ امرأة حامل على ولادة أطفالهن بأمان في العام الماضي. وفي المقابل، تمكنت القابلات من كسب لقمة عيش لإعالة أسرهن. وتلك قصة يمكن، بل ينبغي، تكرارها في جميع أنحاء سورية.

ويحدد تقرير الأمين العام تزايد تركيزنا على ذلك الجانب من الاستجابة لاحتياجات الشعب السوري. وتكتمل الأمم المتحدة حاليا تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار تقريبا لأنشطة الإنعاش المبكر من صندوق سورية للمساعدات الإنسانية عبر الحدود. وخصص الصندوق الإنساني السوري، الذي يقدم المساعدة لمن هم في أجزاء أخرى من البلد، ٤٠ في المائة من ميزانيته لتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود. والخبر السار هو أن الجهات المانحة تزيد من مشاركتها في الإنعاش المبكر. ونحن ممتنون لهذا الدعم الإضافي الذي قدمته الدول الأعضاء مؤخرا، بما في ذلك الدعم الأخير الذي قدمته النرويج البالغ ١٧ مليون دولار.

وقد شهدنا تقدما حقيقيا بشأن الإنعاش المبكر، وأشعر بارتياح إزاء تزايد توافق الآراء وسط الجهات المانحة بشأن الحاجة إلى هذا النوع من الإنفاق وأولويته. وأتوقع أن يزيد ذلك في عام ٢٠٢٢. كما دعوت منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تحديدها للمشاريع ذات الصلة المتاحة لهذا التمويل.

لقد سمعنا من السيد بيدرسن عن محنة سورية ولكن كذلك، كما قال بعناية ودقة، بعض الآمال في العام المقبل التي يجب أن نعمل عليها. إنني أؤيد كل ما قاله السيد بيدرسن عن أن النوعية الأساسية للمتطلبات الإنسانية للشعب السوري تقتضي منا أن نأمل وأن نعتمد، كما وصف، نهجا تدريجيا لتلبية تلك الاحتياجات وإعطاء الشعب

الدافئة لجميع المحتاجين. وكما قلت، نحن لا نفي بمسؤولياتنا تجاه الشعب السوري. ولا يزال مرض فيروس كورونا، وأنا متأكد من أننا سنسمع المزيد بشأنه في غضون دقيقة، يضرب أطنابه في جميع أنحاء سورية، حيث تبلغ معدلات التطعيم، كما ناقشنا من قبل، أقل من ٥ في المائة. ولا شك في أن النساء يتحملن تأثير ذلك بشكل غير متناسب.

وهناك أكثر من ٥ ملايين شخص لا يحصلون على ما يكفيهم من المياه الآمنة في شمال سورية. هذا علاوة على تأثير الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الكهرباء ومصادر الرزق نظرا لكونها جميعا أمورا مترابطة من حيث كيفية تأثير كل منها تأثيرا مضاعفا على الآخر. ونواصل البناء على حوارنا البناء مع الأطراف - ويسعدني أن أقول - لإيجاد حل مستدام لمحطة مياه العلوك. وبعد شهرين من العمل والتعاون المستمرين، عادت المحطة للعمل مرة أخرى، ولكن بشكل منقطع، منذ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ويحد ذلك من إمكانية حصول أكثر من نصف مليون شخص على المياه.

ويواصل الاقتصاد اتخاذ منحى تنازلي. وارتفعت تكاليف الأغذية الآن أكثر من أي وقت مضى منذ أن بدأ برنامج الأغذية العالمي رصد هذه التكاليف في عام ٢٠١٣. وتنفق أسر كثيرة - وهذا تقييم استثنائي - ما متوسطه ٥٠ في المائة أكثر مما تكسبه كل شهر على السلع الأساسية. وهم بالطبع مجبرون على الاعتماد على الائتمان والقروض والمساعدة. ولا شك أن ذلك ليس مستداما.

وعليه، تبقى الأنشطة الفورية المنقذة للحياة أولوية، ولكن يجب علينا أيضا مساعدة الناس في سورية على رسم مسارهم الخاص نحو مستقبل أفضل. وكما أكد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، فإن الإنعاش المبكر جانب هام آخر من جوانب الاستجابة الإنسانية.

وعلاوة على الغذاء، فإن الناس في سورية مثل الناس في أي مكان. يريدون الحصول على وظائف لكسب عيشهم؛ ويريدون تلبية احتياجاتهم الأساسية؛ ويريدون مستقبلا. ويمكننا، بالعمل على الصعيد المحلي من خلال الاستثمار في الإنعاش المبكر، كفالة إمكانية توفير الخدمات الأساسية للسكان المتضررين بطريقة منصفة ومتجاوبة وقابلة

من الخطوات لتحسين إيصال المساعدة الإنسانية واتخاذ إجراءات مجدية لمحاسبة من ينفذون هجمات على المرافق الصحية.

لقد أصبحت الحالة الإنسانية في سورية - بعد تسعة أشهر - أسوأ من أي وقت مضى، وكذلك كيفية العمل في مجلس الأمن. فبدلاً من التركيز على تحقيق هدفه المعلن المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين، يركز عدد كبير جداً من أعضاء المجلس على أهدافهم السياسية وتنافسهم الجيوسياسي. لقد ضل مجلس الأمن طريقه. واليوم أحث المجلس مرة أخرى على إعادة تركيز اهتمامه على خطوات ملموسة يمكن اتخاذها لتقديم المساعدة الإنسانية وتخفيف معاناة الشعب السوري.

أود أولاً أن أركز على الحالة الصحية. لقد دمر أكثر من عقد من النزاع، إلى جانب الاستهداف المتعمد للمستشفيات من قبل النظام السوري وحلفائه، النظام الصحي في جميع أنحاء البلاد. أما العاملون في المجال الصحي الشجعان الذين بقوا فإنهم يعملون فوق طاقتهم. فيعمل العديد من زملائي نوبات بطول ٢٠ ساعة من دون استجمام، وأحياناً يفحصون ما يصل إلى ١٠٠ مريض في اليوم. ويقومون بذلك تحت التهديد المستمر بالقصف الجوي، فضلاً عن التهديد بالاختطاف والتعذيب من قبل الجماعات المسلحة.

ولأسف ما زالت الاحتياجات تنمو. ففي الشمال الغربي، يعيش أكثر من ١,٧ مليون شخص في مخيمات النازحين. وتجاوزت خمسة وثمانون في المائة من الخيام عمرها الافتراضي، في حين جرفت العواصف المطيرة الأخيرة بعضها فعلياً. وأعضاء المجلس من جهة أخرى في مكان دافئ وآمن ويمكنهم العودة إلى ديارهم بعد هذه الجلسة، بينما يظل النازحون يعانون من دون أن تلوح في الأفق نهاية.

فالخيمة ليست مأوى كافياً، ولا توفر سلة الغذاء تغذية كافية. ونتيجة لذلك، نشهد معدلات سوء تغذية أكبر وتقرم ووفيات رضع. ويعاني عدد متزايد من الحوامل من فقر الدم وسوء التغذية، ما يؤدي إلى المزيد من المضاعفات في حملهن. وصارت الحاضنات نادرة إذ تتزايد ولادات الأطفال بمضاعفات. وبعد، يضطر الأطباء - بدون

السوري مستقبلاً. ويجب حماية المدنيين. ويجب دعم المعونة المنقذة للحياة، خاصة وإن الناس في سورية يعانون هذا الشتاء، ومساعدات الإنعاش المبكر والعودة الآمنة والطوعية للاجئين - إذا استطعنا تحقيق ذلك - وأخيراً إمكانية الوصول إلى جميع المحتاجين.

وسنعمل على نحو وثيق مع السيد بيدرسن وزملائه إذ نستقبل عام ٢٠٢٢ لتحديد السبل التي يمكننا من خلالها دعم مهمته، لأن من الواضح وضوحاً تاماً لنا جميعاً أن إنهاء هذا النزاع هو وحده الذي يليب حقاً احتياجات الشعب السوري.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بلور

**السيدة بلور (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأشكر حكومة النيجر شكراً جزيلاً على الدعوة.

اسمي أماني بلور. وأنا طبيبة أطفال من سورية. أعمل حالياً في الجمعية الطبية السورية الأمريكية، وهي منظمة إنسانية مكرسة لتقديم المساعدات الإنسانية الملتزمة بالمبادئ الإنسانية للسوريين المحتاجين. وتدير الجمعية ٤٠ مرفقاً طبياً في شمال غرب وشمال شرق سورية، بما في ذلك وحدات عناية مركزة متخصصة لمرضى فيروس مرض كورونا (كوفيد-١٩) ومركز علاج السرطان الوحيد ومراكز للصحة العقلية. كما إننا نقدم تدريباً إلكترونياً وتطبيباً عن بعد للعاملين في المجال الصحي في جميع أنحاء البلاد.

لقد قدمت مؤخراً جداً إحاطة إلى مجلس الأمن في آذار/مارس الماضي (انظر S/2021/315، المرفق الثالث). وأخبرت أعضاء المجلس خلال تلك الإحاطة عن تجاربي في إدارة مستشفى في سورية والتحديات التي يواجهها العاملون الصحيون في جميع أنحاء البلاد. وتكلمت كذلك عن تدهور الحالة بالنسبة للنساء والأطفال. وتكلمت عن تهديد كوفيد-١٩ المستمر. وقد حثت مجلس الأمن على اتخاذ المزيد

ولا يوجد أكسجين ولا أجهزة تنفس ولا أطباء. ونظرا لعدم إمكانية الوصول عبر الحدود واستمرار عرقلة تقديم المساعدة عبر خطوط النزاع، فقد ترك السكان المدنيون عرضة للخطر. وإذا لم تتخذ إجراءات فورية، فإن هذه الموجة الحالية في الركبان، والموجة القادمة في جميع أنحاء البلد، ستكون أكثر فتكا. فكيف يمكن أن يتوقع من الأسر التي تعيش في مخيمات المشردين داخليا أن تتباعد اجتماعيا، حيث تعيش عائلات متعددة في خيمة واحدة وتتشارك ٥٠ أسرة حماما واحدا؟ ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر الموارد اللازمة لتمكين قطاع الصحة من الاستعداد للموجة التالية.

وأود أيضا أن أتكلم عن حماية العاملين في المجال الإنساني. وقد أدى العاملون الصحيون واجباتهم ببطولة طوال فترة النزاع. ولكن بعد مرور ١٠ سنوات ووقوع أكثر من ٦٠٠ هجوم على العاملين الصحيين، لم تتم المساءلة حتى الآن. ونتيجة لذلك، وبالإضافة إلى مقتل أكثر من ٨٠٠ من العاملين الصحيين، فرّ كثيرون آخرون من البلد.

ومن الواضح أن السبيل الوحيد لوقف هذه الهجمات هو من خلال تحقيق المساءلة. ومع ذلك، فقد عرقل مجلس الأمن جميع الجهود السابقة. وأوجه سؤالا بسيطا إلى أولئك الذين يواصلون استخدام حق النقض لمنع أي جهود في التحقيقات المستقلة، ما الذي يريدون إخفاءه؟ فإذا لم تكن هناك جرائم مرتكبة ضد العاملين الصحيين في سورية، كما يقولون، فمن المؤكد أنهم لن يعارضوا التحقيق في هذه الادعاءات.

وينبغي للمجلس أن يوضح دعمه لآليات التحقيق المستقلة. وينبغي له أيضا أن يدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمات مثل منظمتي في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الإخطارات الإنسانية. وفي الختام، وبينما نبدأ سنة جديدة، أحث أعضاء المجلس على اتباع نهج جديد إزاء الحالة الإنسانية في سورية وتتحية خلافاتهم جانبا والنظر إلى ما هو أبعد من أهدافهم السياسية الخاصة. فليكن هذا العام عاما للبدايات الجديدة، مع التركيز على تعزيز الكرامة الإنسانية.

زيادة في عدد الحاضنات - إلى اتخاذ القرار الصعب بتحديد أي الأطفال يوضع في حاضنة وأبهم يترك ليموت. فينبغي لنا ألا نقبل ذلك. ويجب ألا يواجه أي طبيب هذا النوع من الخيارات.

وهناك عدة خطوات يمكن لمجلس الأمن اتخاذها لتخفيف العبء على النظام الصحي. فيمكنه أن يزيد من حجم الأموال، مع إيلاء الأولوية للتمويل الطويل الأجل للتمكين للتخطيط الكافي. ويمكن لأعضاء المجلس تقديم تبرعاتهم من المواد الأساسية، مثل الأدوية والمعدات. ويجب أن يواصل المجلس السماح بتقديم المساعدة عبر الحدود، التي توفر المعونة المنقذة للحياة لملايين المدنيين. وينبغي ألا تستخدم حياتهم ورقة مساومة سياسية. وينبغي للمجلس كذلك أن يشترط نفس مستوى الشفافية للعمليات الإنسانية في دمشق وشمال شرق سورية كما هو الحال في الشمال الغربي.

وبما أن الحالة الإنسانية المتردية تتطلب أقصى قدر من الكفاءة، فمن الأهمية بمكان زيادة قدرة النظام الصحي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعليم الطبي. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم تريب العاملين الصحيين الجدد، ولا سيما الممرضات والقابلات، وأن يدعم برامج التدريب المتخصصة للأطباء الحاليين، ولا سيما في مجالي العناية المركزة وطب أورام الأطفال.

وبعد ذلك، أود أن أناقش جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستمرة. ففي الأشهر الأخيرة، واجهت سورية نقشيا مدمرا، مما دفع النظام الصحي إلى حافة الانهيار. وفي الشمال الغربي، بلغ معدل الحالات الإيجابية ٥٠ في المائة، وكانت وحدات العناية المركزة ممتلئة بنسبة ١٠٠ في المائة، وواجهت المستشفيات نقصا حادا في الأكسجين. ومع ذلك لم يتلق سوى ٢,٥ في المائة من السكان جرعتين من اللقاحات. وهذا أمر غير مقبول. ويجب إعطاء الأولوية للبلدان المتضررة من النزاعات، مثل سورية، لإيصال اللقاحات عالية الفعالية.

وفي الأيام الأخيرة، وصل مرض فيروس كورونا إلى مخيم الركبان، حيث الوضع يائس للغاية. فهناك فقط ثلاثة أسرة جاهزة،



اليوم؛ وسأتناول الجوانب السياسية في وقت لاحق في ملاحظاتي. كما أود أن أشكر الدكتورة بلور على ملاحظاتها. فرسانها إلينا كانت واضحة جدا.

وتود أيرلندا والنرويج أيضا أن تشكرا الأمين العام على التقريرين (S/2021/1020 و S/2021/1030) المقدمين إلى أعضاء المجلس في الأسبوع الماضي. ونرحب على وجه الخصوص بالتقرير الشامل عن العمليات الإنسانية في سورية، الصادر وفقا للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي اعتمده جميع أعضاء المجلس بالإجماع في تموز/يوليه. ومدد القرار الإذن باستخدام المعبر الحدودي في باب الهوى حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٢٢، رهنا بإصدار هذا التقرير.

ويوضح هذا التقرير التقدم الذي نرحب به في عدد من المجالات المهمة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع. وقد شهدنا عمليات إيصال المساعدات في جميع أنحاء سورية على الرغم من القيود والتحديات الماثلة في سبيل إيصالها، والتي تختلف اختلافا كبيرا حسب المنطقة.

وتتمثل العملية الثانية المشتركة بين الوكالات لإيصال المساعدات عبر خطوط النزاع إلى الشمال الغربي، التي جرت في ٩ كانون الأول/ديسمبر، خطوة مهمة وإيجابية أخرى. ونرحب ببدء توزيع المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في الأسبوع الماضي. ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لوضع خطة شاملة لعمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع، وتدعو جميع الأطراف إلى تيسير استمرارها.

وقد أكدت أيرلندا والنرويج، بصفتها مشاركتين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري، مرارا وتكرارا دعمهما لجميع طرائق تقديم المساعدة الإنسانية من أجل تلبية احتياجات الناس في جميع أنحاء سورية. وهدفنا الوحيد هو كفاءة وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

وكما يوضح التقرير، فإن العملية الإنسانية عبر الحدود في باب الهوى لا تزال شريان حياة بالغ الأهمية. وكما أخبرنا الأمين العام،

وفي شباط/فبراير، سنرحب أنا وزوجي بطفنا الأول، وهو صبي. وحلمي بالنسبة له هو أن يتمكن من العيش بكرامة وحرية، كما يأمل جميع أعضاء المجلس لأطفالهم. وآمل ألا يكون مثل كريم، الذي فقد إحدى عينيه في قصف، أو مثل عمران، الذي وجد نفسه محاصرا تحت أنقاض منزله. ولا أن يفقد أطرافه، مثل محمود أو عبد الرحمن. وينبغي أن يكون حرا في التعبير عن أفكاره ومشاعره علنا بدون خوف من الاعتقال أو التعذيب، مثل حمزة الخطيب. وآمل أن يكون لديه دائما ما يكفي من الأدوية والطعام، على عكس الكثيرين من الأطفال الذين تضوروا جوعا حتى الموت تحت الحصار غير القانوني، أو الذين لا يزالون يعيشون اليوم على حافة المجاعة. وهذه أفكار لا ينبغي أن تتخيل أي أم حدوثها لطفلها، ومع ذلك فهذا هو الواقع بالنسبة للأمهات السوريات اليوم. فهذه قصص حقيقية لأطفال أبرياء جرحوا أو فقدوا أرواحهم في العقد الماضي من النزاع، أطفال لا يعرفون شيئا سوى القصف والعنف والموت. ولأبي غرض؟ فلا يوجد قدر من السلطة أو الثروة يستحق مثل هذه الوحشية والمعاناة.

وسأخبر طفلي بقصص كل واحد من هؤلاء الأطفال. وأحث أعضاء المجلس على التفكير في أطفالهم أثناء مفاوضاتهم بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والمساءلة. فالأطفال السوريون يستحقون نفس الكرامة الإنسانية التي يستحقها أطفالهم. فهل سيضع أعضاء المجلس مصالح أولئك الأطفال في المقام الأول، أم مصالحهم الخاصة؟

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة بلور على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان اليوم بالنيابة عن المشاركين في صياغة القرارات بشأن الملف الإنساني السوري، النرويج وأيرلندا.

وأود أن أشكر مارتين غريفيث على إحاطته الشاملة، التي أكدت على شدة الحاجة الإنسانية والتحدى المعقد المتمثل في إبداء الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ويسرنا أن نرى غير بيدرسن معنا

حل سياسي مستدام، وهو أمر أساسي لتغيير الحالة الإنسانية على أرض الواقع. وفي كل هذا، يجب أن نبقي الشعب السوري في صميم جهود المجلس.

ونواصل تأييد السيد غريفيث وفريقه تأييداً كاملاً فيما يعملون على توفير شريان الحياة للكثيرين من المحتاجين.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية بشأن المسائل السياسية. أود أن أشكر السيد غير بيدرسن على إحاطته. وأثني على جهوده الدؤوبة لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يقدم مخططاً واضحاً متفقاً عليه لتقديم حل سياسي في الأجل الطويل للشعب السوري. وأثني عليه بصفة خاصة لمشاركته المستمرة مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى. استمع المجلس هذا العام مباشرة إلى نساء سوريات، بما في ذلك السيدة ربي محيسن خلال رئاسة أيرلندا (انظر S/PV.8866). تُسكت السلطات السورية في كثير من الأحيان هذه الأصوات وتُهمشها. وتحت أيرلندا مرة أخرى السلطات السورية على المشاركة بصورة مجدية مع المعارضة ومع أعضاء المجتمع المدني في اللجنة الدستورية.

ولأسف، كان عام ٢٠٢١ عاماً آخر من النزاع والفوضى والكارثة للشعب السوري. وتدعو أيرلندا جميع أطراف النزاع السوري إلى الامتناع عن العنف وتخفيف حدة التوترات وممارسة أقصى قدر من ضبط النفس.

ويساورنا قلق عميق إزاء استمرار العنف في الشمال الغربي، ولا سيما الأثر البغيض والمستمر على المدنيين والأعيان المدنية، وهو ما يجب أن يدينه المجلس دون تحفظ. ونكرر دعواتنا الموجهة إلى جميع الأطراف من أجل إعلان وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأثني على إستونيا في الجلسة المعقودة بصيغة آريا الشهر الماضي، والتي سلطت الضوء على الحاجة إلى المساءلة فيما استمعنا إلى شهادات قوية من الضحايا. وتؤيد أيرلندا تأييداً كاملاً عمل "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية

فإن هذه العملية هي القناة الأساسية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة المنفذة للحياة على النطاق المطلوب لدعم الاحتياجات الإنسانية الكبيرة والمتزايدة لـ ٣,٤ مليون شخص من المحتاجين في شمال غرب سورية.

وترحب أيرلندا والنرويج بالمعلومات المستكملة الجوهرية بشأن العمل الكبير الذي يجري لضمان الشفافية في العمليات في جميع أنحاء سورية. ونشيد بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على النظم التي وضعها لحماية المبادئ الإنسانية وضمان المساءلة عن العمل الإنساني في جميع المراحل. وتعد العملية العابرة للحدود في الشمال الغربي واحدة من أكثر عمليات المعونة التي تخضع لتدقيق ومراقبة شديدين في العالم، مما يضمن الطابع الإنساني لجميع عمليات التسليم. ودور آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة حاسم في ذلك العمل.

ونشير أيضاً إلى عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ونثني عليه في تنفيذ أنشطة الإنعاش المبكر وبناء القدرة على الصمود لمنع حدوث زيادة أخرى في عدد المحتاجين، فضلاً عن الحد من الاحتياجات الإنسانية الفورية والمطولة من خلال تعزيز الاعتماد على الذات للسكان المتضررين وتحسين رفاة الأفراد والمجتمعات المحلية.

ويجب أن ينصبّ اهتمامنا على المصاعب المتفاقمة التي يواجهها النساء والرجال والأطفال في سورية. لقد سمعنا من الأمين العام هذا الشهر أن اقتران الأعمال العدائية المستمرة بالأزمة الاقتصادية ونقص المياه وجائحة مرض فيروس كورونا قد دفع بالاحتياجات الإنسانية لملايين الأشخاص الضعفاء إلى بعض أعلى المستويات التي سجلت منذ بداية النزاع. ولا تزال هذه الاحتياجات تنمو في الوقت الذي يكابد فيه الشعب السوري شتاءً مريعاً آخر، تاركاً ٤,٥ مليون شخص في حاجة إلى معونة الشتاء، يفترق كثير منهم إلى الضروريات التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة.

ويجب علينا في المجلس أن نواصل العمل معاً لضمان تلبية تلك الاحتياجات الإنسانية الكبيرة. إننا ندرك أن التقدم السياسي وحده هو الذي يمكن أن ينهي النزاع والكابوس الطويل للشعب السوري. وتؤيد أيرلندا والنرويج بقوة الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإيجاد

بنجاح بفضل تنسيق من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الروسيين، فضلاً عن الوكالات التركية ذات الصلة والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كما أن التحسن العام في الحالة في سورية وحولها يتيسر أيضاً باستئناف العلاقات الطبيعية بين ذلك البلد وجيرانه العرب، بما في ذلك على الساحة الاقتصادية. وندعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان عودة دمشق بالكامل إلى الأسرة العربية.

أنتقل الآن إلى الحالة الإنسانية في سورية، التي لا تزال متوترة. فلا تزال هناك صعوبات في المناطق التي لا تسيطر عليها دمشق - في إدلب ووراء نهر الفرات وحيث تجري العمليات التركية في شمالي البلاد. ونعتقد أن إحلال السلام والأمن في الأجل الطويل في سورية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاستعادة الكاملة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيطرة الحكومة على حدودها الوطنية ومواردها الطبيعية، مع استمرار جهود مكافحة الإرهاب.

ونظراً للظروف الراهنة، فهناك حاجة ملحة إلى التخفيف من حدة الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يؤدي التنفيذ الكامل وبما يمليه الضمير للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) المتخذ بتوافق الآراء دوراً رئيسياً في هذا الصدد. وقد ذكر بالفعل عنصر هام آخر في هذا السياق - وهو التقرير الخاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش (S/2021/1030).

وأود الآن أن أعلق على تقرير الأمين العام. في البداية، أود أن أشيد إشادة خاصة بالوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وبالسيد مارتن غريفيث على وجه الخصوص، على جهودها المكثفة لقيادة الحالة الإنسانية في سورية نحو حلّ بناءً. وما برح إسهام السيد غريفيث الشخصي في هذه العملية لا يقدر بثمن.

وإجمالاً، يندرج التقرير في إطار القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وقد ذكرنا بالفعل أننا ندرك تماماً الصعوبات التي واجهتها جميع الأطراف في تنفيذ أحكام ذلك القرار، ونعترف عموماً بالتقدم المحرز بوصفه بداية لرحلة طويلة. وفي هذا السياق، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١" التي أنشأتها الجمعية العامة. ونؤيد بقوة أيضاً عمل لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن الجمهورية العربية السورية، التي حددت الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاختفاء والعنف الجنسي والجنساني. وتدعو أيرلندا أطراف النزاع، ولا سيما السلطات السورية، إلى إطلاق سراح المحتجزين والمختطفين واتخاذ إجراءات مجدية بشأن المفقودين.

وأخيراً، استمعنا باهتمام إلى أفكار المبعوث الخاص بشأن اتباع نهج الخطوات التدريجية. وأيرلندا مستعدة للنظر في مقترحات من شأنها أن تمكن الشعب السوري من تقرير مستقبله. وسيطلب ذلك تغييراً عميقاً في النهج الذي تتبعه السلطات السورية. ويمكن لهذا التغيير أن يساعد في تحقيق رؤية المجلس لاستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وازدهارها لصالح شعبها كله.

**السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من معلومات.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، نود أن نؤكد أننا ندعو إلى مواصلة المشاورات فيما بين الأطراف السورية في جنيف في إطار اللجنة الدستورية. ونعتقد أنه لا بديل عن تقدم عملية التسوية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، بدعم من الأمم المتحدة ودون تدخل خارجي أو فرض مواعيد نهائية مصطنعة. وينطبق ذلك أيضاً على جميع الأفكار والمقترحات الجديدة لتحقيق هذه الغاية. وعلى هذا الأساس، سنواصل التفاعل مع السوريين والمبعوث الخاص والجهات المعنية الأخرى، وفي المقام الأول مع شركائنا في أستانا. ونعترم عقد الاجتماع القادم لممثلي روسيا وإيران وتركيا، بمشاركة الأطراف المهمة، يومي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر في نور سلطان.

ومن المجالات الهامة لعمل ممثلي أستانا مسألة المحتجزين. في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وفي إطار فريق عامل خاص من صيغة أستانا، جرى تبادل سادس لهؤلاء الأفراد. وقد نُفذت هذه المبادرة

تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، عبر باب الهوى. وهذا يدل على أن مقاتلي إِدلب يعرقلون تنفيذ القرار (٢٠٢١)، لا على أنه لا بديل للآلية العابرة للحدود. إن إمكانية التسليم عبر خطوط التماس والاهتمام بها في الميدان كبيرة بالفعل، ولكن الحوافز التي تدفع إرهابيي إِدلب إلى السماح بعبور المساعدات عبر تلك الآلية ليست مجدية بعد.

ويتعين على المجلس أن يواصل العمل من أجل تنفيذ قراراته. وفي حين ينتقد عدد من الأعضاء في هذه القاعة السلطات السورية، فإن السلطات السورية تنفذ التزاماتها بالكامل في الوقت المحدد، وهو ما أكدته بالفعل عدد من تقارير الأمين العام.

وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سمعنا عن وجود خطة واضحة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتكثيف العمليات عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية (انظر S/PV.8888). ووفقاً لتلك الخطة، كان ينبغي أن تصل إلى المنطقة حتى الآن خمس قوافل. وفي الواقع، لم تصل سوى قافلة واحدة، لم تشمل قافلة برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في أواخر آب/أغسطس إلى سرمداء. ومع ذلك، تتحدث الخطة عن المناطق التي لا تغطيها المساعدات عبر الحدود بما فيه الكفاية، وعن الأفراد الذين لا يتلقون المساعدة التي يحتاجونها. ويرفض أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بإلغاء حظر المساعدة عبر خطوط التماس وجعلها مستدامة مقترحات واقعية وعملية يقدمها ممثلو المنظمات الإنسانية. ولذلك فإن أحد الأحكام الرئيسية للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) يجري ببساطة نسفه. ولا يمكننا قبول التقييمات المطمئنة بل والإيجابية للحالة، التي ترقى أساساً إلى مستوى الشعور بالارتياح إزاء البوادر العابرة النبيلة للإرهابيين.

وندعو الجميع إلى المساهمة في إزالة العراقيل أمام تقديم المساعدات الإنسانية من دمشق إلى عفرين والباب وتل أبيض. ونعتقد أن هذا ممكن. لقد انقضى عاَمان على إغلاق اليعربية. ويشير تقرير الأمين العام (S/2021/1029) إلى أن طرق إيصال المساعدة البرية والجوية من دمشق قد تم تمهيدها وأصبحت متاحة، وأن وجود الأمم

أولاً، أود أن أعلّق على الشفافية في العمليات الإنسانية الجارية، ولا سيما في إِدلب.

وأكرر مرة أخرى أننا لا نشك، إجمالاً، في أن بعثة الأمم المتحدة للرصد التي تشرف حصراً على تسليم القوافل الإنسانية على الحدود مع سورية تقوم بعملها بشكل جيد. بل إن شواغلنا تتعلق بما يجري مباشرة في إِدلب، التي تعج بالإرهابيين الذين سيطروا على جميع مجالات الحياة، بما في ذلك حرية التنقل. ففي ظل هذه الظروف، كيف يمكن النظر في تقديم المساعدة بأي شكل من الأشكال على نحو محايد ومستقل؟

وبالتبع لا يخفى على أحد أن اللوم يقع على المقاتلين في كون الأغذية التي وصلت إلى سرمداء من حلب في آب/أغسطس الماضي قد تأخر توزيعها إلى أواخر ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ولا يسعني إلا أن أعرب عن الأسف لأن زملائكم ينطقوا حتى بكلمة إدانة واحدة، بينما ينتظرون في الوقت ذاته موافقة الإرهابيين على إيصال المعونة الغذائية إلى المناطق التي لا تغطيها الآلية العابرة للحدود. ماذا عن الأشخاص الذين لا يمكنهم الاستغناء عن هذه المساعدة؟ هل زملائي غير مباليين بمعاناتهم؟

وفي ظل هذه الخلفية، فإن اقتراح قيام آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة في جيب إِدلب بممارسة شكل من أشكال من الرقابة الفعالة عن بعد غير مقنع على الإطلاق. ويشهد على ذلك بوضوح حصول الإرهابيين على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في حلب والغوطة الشرقية وركبان. بيد أننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى إنشاء وجود دولي للأمم المتحدة في الجيب. فسيساعد ذلك على تعزيز الثقة في آلية التوزيع.

ثانياً، فيما يتعلق بالتقدم المتواضع - وذلك أقل ما يمكن أن يقال - المحرز بشأن إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس، فإن ما حذرنا منه في الأساس حدث بالفعل. فخلال ستة أشهر، لم تصل إلى إِدلب سوى قافلتين إنسانيتين - ٢٨ شاحنة فقط - بينما وصلت ٤٩٨ ٤٨ شاحنة إلى منطقة تخفيف التوتر في الفترة من

الاتجاه الصحيح تمثلت في نشر وزارة الخزانة في الولايات المتحدة تسيرا خاصا يفيد بأن القيود لا تنطبق على مشاريع الإنعاش المبكر. وسيساعد تنفيذها، بما في ذلك لمرافق البنية الأساسية المدنية الحيوية، ليس فقط على تلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوري، بل وكذلك على تحسين الظروف المعيشية والمساعدة على منع انهيار شبكات توفير المياه والكهرباء. كما أن إعادة بناء المدارس والمستشفيات والمنازل ستساعد على كفاءة تهيئة الظروف لعودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وسيثبت الوقت ما إذا كانت الإعفاءات لأسباب إنسانية فعالة؛ وسنراقب عن كثب هذا الوضع. وندعو الأمين العام إلى عدم صرف الانتباه عن ذلك والإبلاغ عن الحالة في تقاريره المنتظمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه، استنادا إلى تقييمنا، يمكن للأمم المتحدة وفرادى أعضاء مجلس الأمن، بل وينبغي، أن يفعلوا المزيد لكفالة تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وبدون ذلك، فإن الجهود التي بذلناها في تموز/يوليه لإقامة تعاون بناء على المسار الإنساني السوري لن تحقق لنا النتائج المرجوة.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن، ووكيل الأمين العام غريفيث، والسيدة بلور.

ويود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره الموضوعي عن عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في سورية (S/2021/1030) وعلى تقريره الذي يغطي فترة ٦٠ يوما بشأن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1029). ويقدم كلا التقريرين رؤى رئيسية حول الجهود الجبارة التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة شفافية وكفاءة عمليات المعونة وإحراز التقدم في إيصال المساعدات عبر خطوط التماس.

ولا يزال القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، إلى جانب الآلية العابرة للحدود التي يأذن بها، شريان حياة مهما بالنسبة للشعب السوري، كما سمعنا للتو. وتؤيد الولايات المتحدة استخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدات في سورية. ونؤيد ملاحظة الأمين العام بأن المعونة عبر الحدود تكمل الآلية العابرة للحدود ولكنها لا يمكن أن تحل محلها.

المتحدة قد توسع وتحسن الوصول بالنسبة لأولئك المحتاجين، باستثناء مناطق مثل مخيم الهول للمشردين داخليا. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام في شمال شرق سورية، قامت ٤٢٥ شاحنة بعمليات نقل عبر خطوط التماس بالإضافة إلى سبع قوافل تم تلقيها عن طريق منظمة الصحة العالمية. ولا يمكن مقارنة هذا العدد حتى بالشاحنات البالغ عددها ١٠٩ شاحنات التي عبرت اليعربية خلال السنوات الست التي جرت فيها العمليات في المنطقة.

وتتعلق نقطتي الثالثة بمشاريع التعافي المبكر. تضمن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2021/1029 حججا مستقضية حول أهمية تكثيف هذه الجهود. ونسمع من زملائنا في صيغ مختلفة عن أهمية مراعاة آراء المحتاجين عند إجراء تقييمات للاحتياجات الإنسانية ووضع خطط للاستجابة الإنسانية. ويزعم أن ذلك يعزز المساءلة عن المساعدة المقدمة.

فهل يمكن لزملائي أن يتخلوا أفرادا يعيشون في منازل مهدمة أو في خيام لا يريدون الحصول على سكن عادي، أو أنهم لا يريدون أن يوفروا لأطفالهم إمكانية الحصول على التعليم؛ أو أنهم لا يريدون توفير إمكانية الحصول على المساعدة الطبية في مستشفيات تعمل على نحو جيد؛ أو توفير مياه الشرب؟ ينبغي الإصغاء لأصواتهم أولا وقبل كل شيء. ولا يجري القيام سوى بالقليل جدا في الوقت الراهن في المنطقة. وندعو الجهات المانحة إلى إعادة النظر في النهج التي تتبعها إزاء المساعدات الإنسانية في سورية لصالح المدنيين العاديين، بمن فيهم العائدون إلى ديارهم.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان التي انضمت بشكل استباقي إلى خطط التمويل وساعدت في تمويل هذه المشاريع ذات الصلة. ونتوقع أن تضع الأمم المتحدة الخطط والبرامج الشاملة ذات الصلة.

وتكتسي زيادة المساعدات الإنسانية الشاملة المقدمة للسوريين أهمية خاصة نظرا لجائحة مرض فيروس كورونا. وستسمح معالجة مشكلة الجزاءات الانفرادية بتيسير ذلك. ونرى أن إحدى الخطوات في

معدات اختبار مرض فيروس كورونا وعلاجه. فكم عدد المتحورات الأخرى لكوفيد-19 التي نحتاج إلى رؤيتها قبل أن يأخذ المجلس مسؤوليته على محمل الجد لفتح معبر اليعربية حتى تصل اللقاحات والإمدادات الحيوية إلى جميع المحتاجين؟

وتظل الآلية العابرة للحدود واحدة من أقوى العمليات الإنسانية في العالم وأكثرها خضوعاً للرصد، وتخضع لطبقات متعددة من عمليات التفتيش لضمان درجة عالية من الشفافية والمساءلة. وكما يشير التقرير، عبرت أكثر من ٤٧ ألف شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية إلى شمال سورية من خلال النظام الذي يخضع لمراقبة صارمة منذ يوليو/ تموز ٢٠١٤. وهذه هي الشفافية التي دعا المجلس إلى تحقيقها. إنها تعزز سبب الأهمية البالغة لولاية الأمم المتحدة عبر الحدود.

لا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعمها للإغاثة الإنسانية في سورية، بما في ذلك من خلال مشاريع الإنعاش المبكر. تهدف أنشطة الإنعاش المبكر مثل إعادة تأهيل المدارس والعيادات ومساعدة العائلات الضعيفة على تحسين سبل كسب عيشهم إلى جعل السوريين أكثر قدرة على الصمود وتقليل اعتمادهم على المساعدة الخارجية. كما سمعنا، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية الشهر الماضي ترخيصاً عاماً موسعاً لضمان ألا تمنع الجزاءات الأمريكية المتعلقة بسورية النشاط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية داخل سورية لتعزيز مشاريع الإنعاش المبكر.

لكن المساعدات الإنسانية لا تعالج في نهاية المطاف سوى أعراض المعاناة السورية وليس سببها. وندعم الشعب السوري في جهوده للعيش بكرامة. وما زلنا ندعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. إن الطريق الوحيد لمستقبل سلمي مستدام للشعب السوري هو إنهاء النزاع، كما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونحث نظام الأسد على أن يواصل بجديّة السبل المؤدية إلى السلام التي وضحها المبعوث الخاص بيدرسن، بما في ذلك من خلال اللجنة الدستورية.

ولا يمكن إنكار التقدم الملموس المحرز في تقديم المساعدة عبر الحدود منذ اعتماد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (انظر S/PV.8817). ويشمل ذلك قافلتنا برنامج الأغذية العالمي اللتين قدمتا المساعدة في شمال غرب سورية في ٣١ آب/أغسطس و ٩ كانون الأول/ديسمبر، على نحو ما سمعنا. ونرحب كذلك بتوزيع هذه المعونة على المستفيدين ونشجع التعاون في المستقبل بين جميع الأطراف لتمكين هذه العمليات من الاستمرار بطريقة آمنة ويمكن التنبؤ بها.

وندمع وضع الخطة التنفيذية المقترحة للعمليات المنتظمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة عبر خطوط التماس وتنفيذها تنفيذاً كاملاً خلال الأشهر الستة المقبلة، وكذلك خطط التوزيع الجديدة لتلك المعونة عبر خطوط التماس.

لكن يجب ألا تكون هناك أوام: فقد كانت هناك تهديدات لأمن العاملين في المجال الإنساني الذين يسعون إلى إيصال تلك المساعدة وتوزيعها - تهديدات شملت القصف والضربات الجوية والألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. كما أن عمليات المساعدة تلك كثيفة الاستخدام للموارد عند مقارنتها بالطريقة العابرة للحدود. وكما سمعنا من مارتن غريفيث في وقت سابق، من المهم تحديداً أن نتذكر أن الفجوة بين الاحتياجات في سورية وتمويل المانحين تزداد اتساعاً.

وستواصل الولايات المتحدة دعم الاستجابة التي تضع الإنسانية في صميم السياسة العامة. وفي هذا السياق، لا يزال وصول مساعدات الأمم المتحدة عبر معبر باب الهوى أمراً لا يمكن الاستغناء عنه إذا أردنا تخفيف المعاناة التي سمعنا عنها في شمال غرب سورية. وإذا كان المجلس موحداً في موقفه بأننا بحاجة إلى السماح بتدفق المساعدة عبر جميع الطرائق، فيجب علينا أيضاً إعادة فتح النقاط العابرة للحدود المغلقة.

وتقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) واضح بأن إغلاق معبر اليعربية في الشمال الشرقي كان مدمراً للقطاع الصحي، الذي كان يعول كثيراً على المعبر. وقد ساهم ذلك في تقييد وصول الإمدادات الطبية الأساسية للمجتمعات هناك، بما في ذلك

المجلس للتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وطالما لم يتم تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تنفيذًا كاملاً، فإن تحقيق سلام دائم في سورية سيكون مستحيلًا.

وتؤيد فرنسا جهود المبعوث الخاص لضمان عقد الدورة السابعة للجنة الدستورية. وتأسف فرنسا لعرقلة النظام أعمال دورتها السادسة. وبما أننا نؤمن بفضائل الحل السياسي كأساس للسلام الدائم، فإننا منفتحون أيضاً على النهج التدريجي الذي قدمه المبعوث الخاص. ونشكره على عقد اجتماعات ثنائية لتحديد هيكله. ويجب على جميع أصحاب المصلحة أن يتحملوا مسؤولياتهم. وهذا ينطبق أولاً على النظام الذي لم يوافق حالياً على القيام بأيبادرة. ويشهد على ذلك عدم إحراز أي تقدم منذ عام ٢٠١٨ بشأن مصير المفقودين.

وفي غياب حل سياسي قوي، لا يوجد أي سبب على الإطلاق لتطبيع العلاقات مع النظام السوري. وبدون حل سياسي، سيبقى موقفنا من رفع الجزاءات وإعادة الإعمار من دون تغيير. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، من بين ٥,٦ مليون لاجئ في المنطقة، اختار ٢٨٢ ألف لاجئ سوري فقط العودة إلى بلدتهم منذ عام ٢٠١٦. ويواصل العديد من السوريين الآخرين مغادرة البلد.

وتشير تقارير المنظمات غير الحكومية إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يرتكبها النظام بشكل منهجي ضد اللاجئين لدى عودتهم إلى سورية. ولن يتمكنوا من العودة مادام النظام يعارض عودتهم بتهديد حياتهم وحرمانهم من ممتلكاتهم. ومن الضروري أن تتاح للمفوضية إمكانية التواصل مع جميع اللاجئين العائدين.

أخيراً، ستواصل فرنسا معركتها الحثيثة ضد إفلات مرتكبي الجرائم في سورية من العقاب. وسيحاسب المسؤولون عن هذه الجرائم على أفعالهم.

**السيد ماثور (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشارك الآخرين في توجيه الشكر للمبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على آخر المستجدات التي قدمها اليوم. وأشكر أيضاً ممثلة المجتمع المدني، السيدة أمانى بلور، على إحاطتهم.

سيظل تأكيد مكان عشرات الآلاف من السوريين المفقودين وتأمين إطلاق سراح المعتقلين تعسفياً من الأولويات بالنسبة للولايات المتحدة. إن السعي إلى المساءلة والعدالة أمر بالغ الأهمية لبناء الثقة في العملية السياسية الأوسع نطاقاً، كما دعا إلى ذلك القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وبدون تلك المساءلة، لن ينعم الشعب السوري أبداً بسلام مستقر وعادل ودائم.

وأود أن أختتم بالقول إنه لا يمكن للسوريين أن يشهدوا المستقبل الذي لا يعيشون فيه في خوف ولا يعولون فيه على الإغاثة الإنسانية من أجل بقائهم اليومي إلا من خلال عملية سياسية شاملة.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث والسيدة بلور على إحاطاتهم.

إن الشعب السوري لا يزال يدفع ثمننا باهظاً. وتكرر فرنسا دعوتها إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد. ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية قصوى. مع استمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا وتطعيم أقل من ٥ في المائة من السكان السوريين، يجب بذل كل ما في وسعنا لتكثيف حملة التلقيح.

وترحب فرنسا بتقرير الأمين العام ( S/2021/1030 ) المقدم عملاً بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). كان التقدم المحرز في القوافل العابرة للخطوط إيجابياً. ونؤيد تنفيذ الخطة التي تشمل عمليات مشتركة بين الوكالات لتحقيق تلك الغاية. ولكن الأمين العام واضح: حتى لو نفذت الخطة تنفيذًا كاملاً، فإن ذلك لن يسمح بالاستغناء عن الآلية العابرة للحدود. جاء التجديد الأخير لمدة ١٢ شهراً بمثابة تنفس الصعداء ارتياحاً. وسيظل ذلك ضرورياً ما دامت المعونة لا تصل إلى جميع السكان المحتاجين. وترحب فرنسا بالتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز آليات إدارة المخاطر وضمان شفافية العمليات.

ولا يمكن أن يكون الحل النهائي للنزاع إلا بطابع سياسي. وأود أن أذكر مرة أخرى بأن مجلس الأمن اتخذ بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهو لا يزال خريطة الطريق المشتركة لأعضاء

المتحدة باعتبارها إرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، كما ورد في تقارير الأمين العام الصادرة مؤخرا، استمرت في اكتساب القوة في سورية. كما واصل تنظيم داعش شن هجماته في مناطق عبر دير الزور والحسكة وشرق ريف حمص. ولا يمكن، بل لا ينبغي المساس بالكفاح العالمي ضد الإرهاب لتحقيق مكاسب سياسية ضيقة.

ولم تشهد الأزمة الإنسانية في سورية تحسنا كبيرا في الأشهر الأخيرة. ونعتقد أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لمصلحة الشعب السوري. كما سيساعد على توسيع عمليات المعونة الإنسانية عبر خطوط النزاع. وفي ذلك السياق، ننوه بإحراز التقدم في توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية الشاملة وتيسير إيصال المعونة عبر خطوط النزاع.

وفي الجزء الشمال الغربي، نعتقد أن هناك مجالا كبيرا لتوسيع نطاق العمليات عبر خطوط النزاع. وستستمر العمليات الجارية عبر الحدود في التأثير سلبا على سيادة الدولة السورية. وفي الجزء الشمال الشرقي من البلد، أصبحت العمليات عبر خطوط النزاع منتظمة ومستمرة. وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، قامت منظمة الصحة العالمية بإيصال شحنات عبر خطوط النزاع برا وجوا. ونشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على توسيع نطاق الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز عمليات الإيصال عبر خطوط النزاع.

ومع الأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب في سورية، الذي تفاقم بسبب مرض فيروس كورونا العالمي وبداية فصل الشتاء، هناك حاجة إلى زيادة المساعدات الإنسانية. وفي الوقت الذي يتطلع فيه المجلس إلى تجديد القرار الإنساني المتعلق بسورية - القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) - في العام المقبل، من الأهمية بمكان إحراز التقدم بخصوص الأحكام المتعلقة "بتوسيع نطاق العمل في الإنعاش المبكر وزيادة مرونة البنية التحتية في سورية".

ما فتئت الهند تؤكد منذ بداية النزاع أن فرض حلول خارجية لا يمكن أن يساعد في حل النزاع. والأمر يتوقف على السوريين لتحديد وتقرير ما هو الأفضل لسورية ومستقبلهم. لقد أثر النزاع المستمر منذ عقد وضلوع الجهات الفاعلة الخارجية سلبا على سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وأطلعنا المبعوث الخاص بالتفصيل على جهوده الأخيرة للمشاركة بشكل استباقي مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك زيارته لدمشق الأسبوع الماضي. ونأمل أن تؤدي تلك الجهود ثمارها قريبا وأن تتوج في الجولة المقبلة من اجتماع اللجنة الدستورية. وفي حين من المهم عقد ذلك الاجتماع، فإن إحراز التقدم وفقا لنهج "خطوة بخطوة" الذي أوضحه المبعوث الخاص يتطلب الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف، بما في ذلك الأطراف الخارجية. ولا يزال دعم المجتمع الدولي للتصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية يمثل جزءا لا يتجزأ من نجاح العملية السياسية. إن التواصل الدبلوماسي مؤخرا بين دمشق وعواصم أخرى في المنطقة يبعث على الطمأنينة. وقد يؤثر ذلك أيضا تأثيرا إيجابيا على استعادة سورية عضويتها في جامعة الدول العربية.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات السورية لإعطاء الأولوية لعودة النازحين السوريين إلى مناطقهم الأصلية. كما نرحب بالإعلان مؤخرا عن فتح الحدود بين الأردن وسورية.

وعلى الصعيد الأمني، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الوضع العام في سورية، بما في ذلك تزايد حوادث انتهاكات وقف إطلاق النار في شمال غرب البلد. وندعو جميع الأطراف إلى الكف عن أي أعمال، بما في ذلك الاستفزازات العسكرية مثل الضربات الصاروخية، قد تؤدي إلى العنف والاضطرابات في سورية.

وعلاوة على ذلك، فإن النفوذ المتزايد للجماعات الإرهابية في مخيمات النازحين مثل الركبان والهول يحتاج إلى معالجة عاجلة. وينبغي أن تعالج مسألة إعادة المواطنين الأجانب إلى أوطانهم من مواقع المخيمات هذه على سبيل الأولوية. إن جماعات تصنفها الأمم



السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية):  
أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته.  
ونرحب ترحيبا كبيرا بالجهود التي بذلها خلال الشهر الماضي لتيسير  
التوصل إلى حل سياسي، بما في ذلك زيارته مؤخرا إلى دمشق سعيا  
إلى إزالة العوائق التي تعترض إحراز التقدم في اللجنة الدستورية.

لقد طالب مجلس الأمن، باسم عموم أعضاء الأمم المتحدة،  
بتنفيذ الخطوات الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، لم يفشل  
النظام في المشاركة الحقيقية في العملية فحسب، بل إن المسائل التي  
أدت إلى نشوب النزاع واستمراره لا تزال قائمة - الفظائع، وانتهاكات  
حقوق الإنسان، وتجاهل سيادة القانون، والفساد المستشري وسوء  
الإدارة الاقتصادية. وإلى أن يُبَدَى استعداد حقيقي للمشاركة في العملية  
التي يقودها السوريون ويملكون زمامها، والتي أقرها مجلس الأمن في  
القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لا يوجد أي احتمال لنجاح عملية السلام،  
أو التوصل إلى حل مستدام، وهو ما ينبغي أن يظل الأولوية بالنسبة  
لنا جميعا.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته  
وعلى العمل الجاري للأمم المتحدة وشركائها لمعالجة الحالة الإنسانية  
المتدنية في سورية. وأشكر السيدة بلور أيضا على عودتها إلى مجلس  
الأمن وعلى شهادتها القوية وندائها لما ستكون عليه الطفولة العادية  
بالنسبة للأطفال الذين ذكرتهم.

ويتضح من تقرير الأمين العام المقدمين عملا بالقرارين ٢١٣٩  
(٢٠١٤) و ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1029 و S/2021/1030) أن  
الاحتياجات الإنسانية في سورية لا تزال هائلة. وتتفاقم هذه الاحتياجات  
بسبب اقتراب فصل الشتاء والافتقار إلى قدرات الاختبار والعلاج وسط  
استمرار انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ومن الحيوي أن يواصل المجلس دعم تقديم المساعدة إلى  
السوريين المحتاجين بأكثر الوسائل فعالية وكفاءة. ومن الواضح في  
الوقت الحاضر أنه لا شيء يمكن أن يحل محل حجم أو نطاق الآلية  
العابرة للحدود التي كلفت بها الأمم المتحدة لتحقيق ذلك. ونرحب  
بالأدلة الواردة في التقريرين عن التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة

ومن جانبنا، واصلت الهند تقديم المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية  
الموارد البشرية إلى سورية من خلال المنح وخطوط الائتمان للمشاريع  
الإنمائية، وإمدادات الأدوية والغذاء، وتنظيم حلقات إيضاحية لتركيب  
الأطراف الصناعية، وبرامج تدريبية لبناء القدرات للمواطنين السوريين.  
ومنذ بداية النزاع، وقفت الهند دائما إلى جانب الشعب السوري.

وأود أن أختتم بياني بإعادة تأكيد التزام الهند بعملية سياسية يقودها  
السوريون ويملكون زمامها بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه  
الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وعلى ما يبذله مع  
فريقه من جهود حثيثة لإيجاد حل سياسي في سورية. ونشكر بالطبع  
وكيل الأمين العام غريفيث والسيدة بلور على أفكارهما ومعلوماتهما  
القيمة، ولا سيما بشأن الحالة الخطيرة التي تواجهها النساء والأطفال.

وتشجعنا المشاورات التي أجراها مؤخرا المبعوث الخاص مع  
الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن نهج التقدم خطوة بخطوة. وتحت النرويج  
جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في النزاع، بما فيها الحكومة السورية،  
على الإسهام بشكل بناء في تلك العملية. وعلى الرغم من الخلافات  
العميقة، نعتقد أنه لا تزال هناك مصلحة مشتركة في توفير مستقبل  
أفضل للشعب السوري وكفالة الاستقرار في المنطقة.

وينبغي أن تكون جميع المسائل، مثل الإفراج عن المحتجزين،  
والعودة الآمنة والكرامة للاجئين، ومكافحة الإرهاب، والإصلاح  
السياسي الشامل، جزءا من العملية. والوضع الراهن على أرض الواقع  
غير مستدام، سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو في  
الأماكن الأخرى.

كما تؤدي اللجنة الدستورية دورا مهما، سواء بحد ذاتها أو كتدبير  
من تدابير بناء الثقة. ونشجع جميع الأطراف على الإسهام في العملية  
بحسن نية وبطريقة بناءة. وتعرب النرويج عن دعمنا الكامل لنهج  
المبعوث الخاص.

وأخيرا، أود أن أكرر التأكيد على ضرورة تنفيذ جميع أجزاء القرار  
٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

سورية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ودعمها المجتمع الدولي. ومع ذلك فإن الأزمة المستمرة منذ عقد من الزمن، إلى جانب الطبيعة المعقدة للنزاع في سورية، تدفع الأطراف المعنية إلى التباعد كثيرا. فينبغي إعادة بناء الثقة واستئناف الحوار لضمان التنفيذ الذي طال انتظاره.

ونشجع في هذا الصدد الأطراف السورية على المشاركة البناءة في الحوار والتفاوض في إطار اللجنة الدستورية لتحقيق نتائج جوهرية والمضي قدما بالعملية السياسية الأعم. ومن أجل المساعدة في تلك العملية ثمة حاجة ماسة إلى المشاركة البناءة من جانب المحاورين الدوليين المعنيين. نحن نؤيد جميع الجهود الدبلوماسية المجدية التي تجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على جهود المبعوث الخاص. ونؤيد تماما نهجه التدريجي، الذي بدأ بسلسلة من الاجتماعات مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. ونأمل أن تترتب على ذلك نتيجة ملموسة قريبا.

إن خيبة الأمل المستمرة هي أن الحالة الإنسانية في سورية تظل دون أي بادرة للتحسن. فما زلنا نشهد معالم محزنة، واحدا تلو الآخر، بسبب أثر استمرار انعدام الأمن، والأزمة الاقتصادية، وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وما إلى ذلك. كما نحث الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ما زال انعدام الأمن الغذائي يزداد سوءا. ولا تزال حالة انعدام الأمن المائي في مختلف أنحاء سورية مثيرة للقلق. إن تعطيل محطة مياه علوك يتطلب حلا مستداما. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومتواصل ودون عوائق لتعزيز الاستجابة الإنسانية في سورية. ونبغي استخدام جميع الجهود والقنوات المناسبة.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم أكبر لخطة الاستجابة الإنسانية من أجل المساعدة في التخفيف من شدائد السوريين في ظل الشتاء القارس والتطورات الحادة لجائحة كوفيد-١٩.

في زيادة المساعدة عبر خطوط النزاع إلى شمال غربي وشمال شرقي سورية، وكذلك لتعزيز التدخلات الإنسانية في مجال الإنعاش المبكر. ونبغي أن نستمر في الاسترشاد بالتقارير الموضوعية والشاملة التي تقدمها الأمم المتحدة عن الحالة الإنسانية في سورية.

وأخيرا، شهد هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين للحملة العالمية التي استمرت ١٦ يوما، والتي ركزت على مسألة قتل النساء بدافع جنساني. لا تزال النساء والفتيات يتأثرن بالنزاع في سورية تأثرا شديدا، وذلك مع الانتشار الواسع للعنف القائم على نوع الجنس والاستغلال والاعتداء الجنسيين، لا سيما في المخيمات. وقد أدى الفقر والتشريد وكوفيد-١٩ إلى تفاقم هذه المشكلة. ينبغي أن نواصل ضمان توافر التمويل الإنساني لمواجهة العنف القائم على نوع الجنس في سورية. وقد ساهمت المملكة المتحدة بأكثر من ٣٤ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في سورية منذ عام ٢٠١٩. ونشجع الآخرين على أن يحدوا حذونا.

**السيد دانغ (فبييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. كما أشكر السيدة أماني بلور لإطلاعنا على وجهات نظرها. أود أن أبدأ كلمتي بالتأكيد مجددا على دعمنا المستمر لحل سياسي شامل ودائم في سورية.

إن الأزمة في سورية مستمرة الآن لما يقرب من ١١ عاما، مما ألحق خسائر فادحة بالبلد وشعبه. لقد لقي مئات آلاف الأشخاص حتفهم، واضطر ملايين آخرون إلى التماس اللجوء أو تم تشريدهم. وقد تركت النساء في كفاحهن مع الحياة اليومية. لقد وُلد ملايين الأطفال في الحرب، دون أن يعرفوا معنى السلام، وكثيرون منهم محرومون حتى من الرعاية الأبوية. وغني عن القول إن الأجيال المقبلة ستواصل تحمل العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة لسنوات عديدة قادمة.

وفي حين أن هناك حاليا أطول فترة من الهدوء منذ بداية النزاع، فينبغي تكريس جميع الجهود لإيجاد حل سياسي شامل وطويل الأجل. ولقد أيد مجلس الأمن بالكامل التسوية السياسية التي تقودها وتملكها

بعد مرور عشر سنوات على بدء النزاع تغرق سورية في أزمة اقتصادية وإنسانية عميقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد الشعب السوري في الحفاظ على سبل كسب عيشه والإبقاء على الأمل. وتدعم الصين المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة في تكثيف مساعداتها لسورية على أساس المبادئ التوجيهية للإغاثة الإنسانية الطارئة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

ويحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (S/2021/1030) المقدم عملاً بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). لقد درست الصين التقرير بعناية، ونود التأكيد على النقاط التالية.

يجب أن تحترم جميع عمليات الإغاثة الإنسانية في سورية سيادة سورية ووحدة أراضيها احتراماً كاملاً. وينبغي تعديل الآلية العابرة للحدود، والتي هي مثيرة للجدل سياسياً وقانونياً، في الوقت المناسب وفي ضوء التطورات على أرض الواقع، والانتقال التدريجي إلى إيصال الإغاثة عبر خطوط التماس. يذكر التقرير أن البيئة المحيطة بعمليات الإغاثة عبر الحدود معقدة. إن السلطات المحلية في بعض المناطق ترتبط بعلاقات وثيقة مع الإرهابيين، وبالتالي لا يمكن استبعاد خطر الاستيلاء على الإمدادات الإنسانية. ويساور الصين قلق بالغ إزاء هذا الأمر. إننا نطلب من الأمم المتحدة أن تتخذ جميع تدابير الرصد اللازمة لكفالة الطابع الإنساني للعملية العابرة للحدود.

وينبغي مواصلة توسيع نطاق عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس في شمال شرق وشمال غرب سورية. وترحب الصين بقيام الأمم المتحدة بوضع خطة إغاثة عبر خطوط التماس لمدة ستة أشهر لشمال غرب سورية. ونرحب بإطلاق برنامج الأغذية العالمي لثاني عملية توصيل عبر خطوط التماس إلى شمال غرب سورية يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وننتهي على تعاون الحكومة السورية الفعال في تنفيذ خطة الأمم المتحدة، ونحث تركيا والسلطات المحلية في شمال غرب سورية على توفير ضمانات الوصول والسلامة في الوقت المناسب لعمليات الإغاثة عبر خطوط التماس وتيسير توزيع الإمدادات.

ويحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام (S/2021/1030) المقدم عملاً بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ومن المشجع أن نرى تحسناً حقيقياً فيما يتعلق بعمليات التسليم عبر الحدود، بما في ذلك إحراز تقدم نحو إنشاء عمليات في الشمال الغربي وإعداد الأمم المتحدة لخطة مدتها ستة أشهر. ندعو جميع الأطراف في الميدان إلى التعاون الكامل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة تشغيل مستدامة في ذلك المجال.

كما ننوه بمختلف أنشطة التعافي المبكر في سورية. إن تعزيز قدرة الشعب السوري على الصمود هو في الواقع السبيل الوحيد لتسوية الحالة الإنسانية المتدهورة. ونشجع في هذا الصدد على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين لصياغة استراتيجية طويلة الأجل.

واسمحوا لي أن أنهى بياننا الأخير بشأن الحالة في سورية خلال فترة ولايتنا الحالية في مجلس الأمن بإعادة تأكيد دعمنا القوي لجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة للشعب السوري.

**السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن، ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث، والسيدة بلور على إحاطاتهم.

تشيد الصين بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرحب بزيارته الأخيرة إلى دمشق، التي التقى خلالها بوزير الخارجية السوري وتبادل معه وجهات النظر بشأن القضايا المتعلقة التي تواجه سورية. وقد أحطنا علماً بأن اللجنة الدستورية لم تقرر بعد مواعيد الجولة المقبلة من الجلسات. ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل البناء مع المبعوث الخاص والسعي الجاهد للتوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن ترتيبات الجولة المقبلة. وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعماً ملموساً لعمل المبعوث الخاص من أجل دفع العملية السياسية التي تقودها وتملكها سورية قدماً.

وتدين كينيا استمرار إزهاق الأرواح البشرية وتدمير سبل عيشهم بسبب عدم القدرة على إيجاد تسوية سياسية في سورية. ونناشد مجلس الأمن أن ينفذ عنه خموله ويتخطى جلساته المتكررة ويجد سبيلا للعمل معا. وستدعم كينيا جميع الإجراءات التي تقدم المساعدة للشعب السوري الذي طالت معاناته.

ونشيد بالمناقشات التي أجراها المبعوث الخاص بيدرسن في دمشق، ولكننا نأسف لعدم وجود التزامات بعقد دورة سابعة من مناقشات اللجنة الدستورية. ونأمل أن تجري المناقشات في كانون الثاني/يناير ونحث الأطراف على الموافقة على هذا التعهد والمشاركة فيها بصورة مجدية وبناءة.

إن التقدم المحرز على المسار السياسي هو شريان الحياة للشعب السوري. وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالمسار الإنساني. وحتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يثق بقدرة الحكومة واستعدادها لأن تكون القناة الرئيسية لإيصال المساعدات، يجب عليها أن تظهر احترامها للحقوق الإنسانية والمدنية لجميع السوريين بغض النظر عن منطقتهم أو هويتهم العرقية. ولا ينبغي معاقبة أي مناطق أو جماعات بالتبعية، ولا ينبغي أيضا ممارسة العقاب الجماعي.

ونحن أنفسنا نتذكر العقاب الجماعي الذي مارسه السلطات الاستعمارية في جميع أنحاء أفريقيا في القرن الماضي. وهي ممارسات تذكر الشعوب الأفريقية بالظلم الشديد الذي وقع عليها وتدينها أينما وقعت، بما في ذلك في سورية.

ويجب على الحكومة والجهات الفاعلة في سورية أن تسلم بالحاجة إلى التمييز بشكل أوثق بين السكان المدنيين والمقاتلين الإرهابيين والمتمردين. وينبغي للحكومة أن تتطلع إلى تقديم المساعدات لجميع السوريين بطرق ملموسة، مع التأكد من عدم تحويل مسار هذه المساعدات.

ولكي ينجح السوريون في تنفيذ هذه التوصيات، يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية التي تتدخل في البلد أن تضطلع

ببنغي دعم مشاريع الإنعاش المبكر وسبل كسب الرزق دعما قويا. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة وشركاءها ينفذون مشاريع للإنعاش المبكر في عدد من المناطق، عملا بأحكام القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، بما في ذلك إزالة الحطام، وإصلاح الهياكل الأساسية الحيوية، وتوفير التدريب المهني، من بين أمور أخرى. غير أن حجم المشاريع ذات الصلة محدود جدا. نأمل أن تزيد الأمم المتحدة استثمارها في هذا المجال لمساعدة الشعب السوري على أن يصبح مكتفيا ذاتيا وأن يقلل من احتياجاته الإنسانية.

وأخيرا، أود أن أؤكد أنه يجب، سعيا للتغلب بشكل جذري على التحديات الإنسانية في سورية، أن نتصدى بشكل شامل للمساءلة الرئيسية التي تعرض لخطر سيادة سورية وأمنها وتميبتها. وقد تسببت الجزاءات الانفرادية في خسائر وأضرار لا تحصى لسورية. وينبغي لأعضاء المجلس أن يتخذوا تدابير ملموسة للقضاء على الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية. ويتعين على الدول المعنية الانسحاب من الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني في شمال سورية ووقف جميع الأعمال التي تقوض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخلى عن ازدواجية المعايير ويعجل بالقضاء على القوى الإرهابية في سورية. وذلك هو السبيل الوحيد لمساعدة سورية في استعادة السلام والنظام وحماية المصالح الأساسية للشعب السوري.

**السيدة مويغاي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث والسيدة أمانى بلور على إحاطاتهم. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا.

إن الحالة في سورية اختبار عميق لوعد الأمم المتحدة وميثاقها بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وينبغي لعجزنا كمجلس عن إنهاء معاناة الشعب السوري التي لا توصف أن يدفعنا لحشد قوانا في عام ٢٠٢٢ لبذل قصارى جهدنا للوفاء بميثاق الأمم المتحدة في هذه الحالة.

ويزيد استمرار الأعمال العدائية من حدة الأزمة الإنسانية. ولذلك من الأهمية بمكان أن تمارس أطراف النزاع أقصى درجات ضبط النفس وتضع حداً لأعمال العنف فوراً من أجل حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والحيلولة دون حدوث المزيد من التشريد والسماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالاضطلاع بعملها. وقد حان الوقت لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وكفالة احترام الجميع له بالكامل.

وندرک أن عمليات مكافحة الإرهاب ضرورية لحماية الشعب السوري وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. غير أننا نذكر الأطراف بالتزامها بالامتثال للقانون الدولي. ولا ينبغي أن تكون للأشطة العسكرية الأسبقية على حماية المدنيين، ويجب احترام المبادئ الأساسية للتمييز والتناسب والحيطة.

وتشمل حماية المدنيين المقيمين في مخيمات النازحين، مثل مخيم الهول، حيث يستمر انعدام الأمن. ونؤكد من جديد أنه يجب كفالة السلامة لسكان المخيمات والعاملين في مجال العمل الإنساني وإتاحة الحصول على الخدمات الأساسية.

وتضاعف الأزمة الاقتصادية التحديات العديدة التي تواجه الشعب السوري، مع تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ويعتمد ملايين السوريين بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، وتشكل الآلية العابرة للحدود شريان الحياة لهم. غير أن هناك طرائق أخرى لا غنى عنها، مثل عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع، لاستكمال الآلية وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وحسن التوقيت ودون عوائق. ونحث الأطراف على مواصلة العمل معاً لتوسيع نطاق هذه الطريقة لكفالة عمليات منتظمة يمكن التنبؤ بها عبر خطوط النزاع. وندعو أيضاً إلى الحفاظ على ترتيبات الإيصال القائمة وتوسيع نطاقها للوصول إلى جميع المحتاجين. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة للمساعدة في توزيع لقاحات مرض فيروس كورونا على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

بدورها. وندين بشدة رهن سلامة الشعب السوري وأمنه بمصالح الدول الخارجية. ولذلك نحث جميع الأعضاء ذوي النفوذ الذين يعملون في سورية على تحديث نهجهم حتى لا يرتبطوا بأي شكل من الأشكال بالمعاناة الشديدة للشعب السوري.

ولا تزال آلية إيصال المساعدات عبر الحدود، مدعومة بعمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع، سبيلاً حاسماً للأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية. ونشيد بوضع خطة مدتها ستة أشهر، فضلاً عن طريقة التوزيع المباشر الجديدة في شمال غرب سورية. وندعو إلى وضع معايير واضحة للرقابة وكفالة الشفافية في إيصال المساعدات للآلية العابرة للحدود وعمليات الإيصال عبر خطوط النزاع. ولا ينبغي تسييس المساعدات أو تحويل مسارها.

وتنتهي كينيا على استجابة الأمم المتحدة الإنسانية من خلال أنشطة الإنعاش المبكر وكسب العيش. ونشجع على توسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للسكان، ولا سيما الأطفال الذين لم يعرفوا سوى الحرب. ومن الضروري أن تُمول تلك البرامج تمويلاً كافياً حتى تتمكن من تحقيق هدفها المنشود في إحداث التغيير.

وفي الختام، نؤكد مجدداً أهمية احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وأؤكد مجدداً تضامناً كينيا مع الشعب السوري في سعيه إلى السلام، الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حوار سياسي تقوده سورية تقوده وتملك زمامه.

**السيدة برنس** (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بالشكر أيضاً إلى المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والسيدة بلور على إحاطاتهم.

لقد تحمل الشعب السوري على مدى أكثر من عقد من الزمن مخاطر الحرب والآثار المترتبة عن العيش في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي شهدتها العالم. وهناك مجموعة من العوامل التي تزيد من تفاقم الحالة المزرية في البلد، بما فيها التدهور الاجتماعي والاقتصادي الحاد الذي عجل بنقص السلع الأساسية وانعدام الأمن الغذائي.

السيد الأدب (تونس): شكرا سيدي الرئيس، كما أشكر المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارتن غريفيث وممثلة المجتمع المدني السوري أمانى بلور على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

لا زالت سورية للأسف، بعد مرور أكثر من عقد من الأزمة، تواجه أوضاعا صعبة يتحمل فيها الشعب السوري الكمّ الأكبر من المعاناة والتضحيات جراء استمرار النزاع والعنف والإرهاب. وقد تفاقمت مظاهر الأزمة وتعدّدت عواملها بمرور السنين، بشكل جعلها أشد وطأة وأكثر تعقيدا وعلى نحو يقوّض دعائم الأمن والاستقرار في كامل المنطقة.

وفي هذا السياق، نجدد التأكيد على أنه لا بديل مستداما للحلّ في سورية عن تسوية سياسية تفاوضية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) تحفظ وحدة سورية وسيادتها وتنتهي التدخّلات الخارجية ووجود الجماعات الإرهابية، مع العمل على التّسريع فيها من أجل إنهاء المعاناة الإنسانية للسوريين ووضع البلد مجددا على طريق الاستقرار والتنمية.

ومن الضروري في هذا الإطار تضافر جهود المجتمع الدولي ومجلس الأمن من أجل إحداث أثر إيجابي سياسي واقتصادي في سورية كما كان الحال عليه لدى اعتماد المجلس بالإجماع للقرارات المركزية الخاصة بالشأن السوري، بما يُنهى مُختلف مظاهر الأزمة ويُسهّم في عودة النازحين واللاجئين إلى موطنهم. وسيستدعي ذلك أيضا بذل المزيد من الجهود والتحلّي بالمرونة من قبل الأطراف السورية في قيادتهم وملكيّتهم للعملية السياسية على نحو يتمّ فيه تغليب مصلحة الشعب السوري أولا وأخرا، وتحقيق الوئام السياسي والمجتمعي بما يسهم في إعادة الأمن والاستقرار وفي استعادة سورية لدورها إقليميا ودوليا. ونجدد دعم تونس في هذا الإطار لجهود المبعوث الأممي بيدرسن ومساعدته الحميدة من أجل تحريك العملية الدستورية والسياسية بين السوريين وتثبيت وقف شامل لإطلاق النار ولاسيما في إطار

والى جانب المساعدات الإنسانية، يجب اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لمساعدة سورية. ويتطلب ذلك رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على البلد التي عمقت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والتي تتعارض مع القانون الدولي. ويستلزم ذلك أيضا دعم مشاريع الإنعاش المبكر وكسب العيش للحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود وتمكين تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

وقد أدى الانخفاض الشديد في منسوب المياه في نهر الفرات، ويرجع ذلك جزئيا إلى التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ إلى جانب عوامل أخرى مثيرة للقلق، إلى أزمة مياه تهدد الأرواح وسبل كسب العيش. وتمر الحالة بمرحلة حرجة تستدعي اهتماما فوريا. وعلاوة على ذلك، يجب إعطاء الأولوية لإيجاد حل مستدام للمسائل المتعلقة بمحطة علوك للمياه.

ولا شك أن الحالتين السياسية والإنسانية متشابكتان، ويكمن حل النزاع والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونؤكد من جديد دعمنا للمبعوث الخاص الذي يعمل بجد لمساعدة العملية السياسية. ونلاحظ بوجه خاص ما يبذله من جهود لدعم اللجنة الدستورية وحل المسائل المعقدة الخاصة بالمحتجزين والمختطفين والمفقودين. ونناشد جميع الأطراف أن تظل ملتزمة بالعمل معا بشكل بناء على المسار السياسي. ونكرر التأكيد على أن المشاركة الكاملة للمرأة لحمية لكفالة تحقيق نتائج عادلة ومتوازنة للجميع.

ويجب أن يظل الشعب السوري في طليعة جميع المداولات والقرارات.

ويجب أن تسترشد أقوالنا وأفعلنا بالاعتبارات الإنسانية، لا بما هو مناسب من الناحية الجيوسياسية. وهذا يستدعي اتخاذ خطوات عملية، مثل إبعاد جميع القوات الأجنبية الموجودة في سورية، في انتهاك لسيادتها. ويجب أن ينتهي على الفور تسييس الحالة الإنسانية الخطيرة. وبما أن هذا هو بياننا الختامي في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، يتوجب علينا أن نكرر التأكيد على أن علينا مسؤولية دعم سورية وشعبها بطريقة مجدية، ويجب ألا نفشل في تحقيقها.

سورية وتعزيز الأمم المتحدة لحضورها العملياتي في المنطقة، ومختلف الإجراءات المتخذة لتعزيز المساءلة والفعالية والشفافية والرصد والحد من المخاطر في علاقة بالمساعدات عبر الخطوط وعبر الحدود.

وفي الختام، نجدد التأكيد على أولوية الحل السياسي وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وضرورة تخفيف معاناة السوريين وتأمين وصول المساعدات إلى مستحقيها باستعمال كل الآليات المتاحة ودون عراقيل، وكذلك لإنهاء مشكل الإرهاب الذي ما فتى يساهم في تعقيد الأوضاع.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما الوافيتين. وقد أرشدتنا آراؤهما المتوازنة والموضوعية طوال العامين اللذين قضيناها في مجلس الأمن. وأرحب أيضا بالسيدة أماني بلور في جلسة اليوم.

وتشيد إستونيا بعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يواصل تقديم المساعدة الإنسانية لملايين الأشخاص في سورية. وكما لاحظ السيد غريفيث، فإن جميع الطرائق مهمة للوصول إلى العدد الكبير من المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد. ويصدق ذلك بصفة خاصة في ضوء تفشي جائحة مرض فيروس كورونا والجهود الجارية للاستعداد لفصل الشتاء.

وأرحب بنشر التقريرين (S/2021/1029 و S/2021/1030) في الوقت المناسب بشأن تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يركز، في جملة أمور، على عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع. وقد حدثت تحسينات كبيرة فيما يتعلق بالتنسيق بين الأطراف المعنية في الميدان. وفي هذا الصدد، ما زلنا متفائلين بحذر بشأن التطورات الجديدة المحتملة التي يمكن أن تجعل عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع منتظمة وموثوقة. بيد أنه حتى ذلك الحين، لن يكون بمقدور عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع أن تحل محل الاستجابة الإنسانية الواسعة النطاق التي تقدم من خلال الآلية العابرة للحدود.

مقاربة خطوة بخطوة للحل. كما ندعم الجهود الدولية والإقليمية التي تصب في هذا الاتجاه.

أشكر الأمين العام على تقريره الأخيرين، وأخص بالذكر هنا التقرير الموضوعي (S/2021/1030)، الذي جاء واضحا ومفصلا وأتم بالصراحة بما يستجيب لمضمون القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ونحیی في هذا السياق الرؤیة المتجددة لوكيل الأمين العام غريفيث من أجل تحسين العمل الإنساني في سورية ومزيد فعاليته وشفافيته، بالرغم من التحديات الماثلة.

ومن الضروري في ظل هذه الظروف الصعبة جراء تفشي الجائحة وقدم فصل الشتاء، الاستمرار في تلبية الاحتياجات المتزايدة في كافة أرجاء سورية والحد من مظاهر الهشاشة والمخاطر المتفاقمة بمنأى عن أي اعتبارات سياسية، وذلك من خلال ضمان نفاذ السوريين إلى المساعدة العاجلة ومشاريع التعافي المبكر عبر الخطوط وعبر الحدود، بما يسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية وبناء الصمود لدى الأفراد والمجتمعات المحلية وإتاحة أفق أفضل لها.

ونسجل في هذا السياق انخراط الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها المتخصصة وشركائها لتجسيم استجابة إنسانية شاملة ومتعددة القطاعات اتساقا مع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وكذلك قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الذي ينص بالخصوص على أن الإغاثة الطارئة يجب أن تتم على نحو يدعم التعافي والتنمية المستدامة.

ونجدد شكرنا للدول المانحة التي ساهمت في تمويل مشاريع التعافي المبكر مع ملاحظة أن حجم التمويل في هذا المجال ما زال ضئيلا ولا يرتقي إلى حجم الاحتياجات في سورية ولا ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الأممية.

كما نرحب ببداية توزيع المساعدات الإنسانية عبر الخطوط في سرمد في ١٦ كانون الأول/ديسمبر الجاري والبيادر المشجعة لمزيد دفعها من خلال وضع الأمم المتحدة لخطة عملياتية سداسية لإرسال شحنات مساعدة بشكل منتظم وقابل للتنبؤ عبر الخطوط إلى الشمال السوري، إضافة إلى التحسن المطرد للنفاذ الإنساني شمال شرقي

بين الحكومة والمعارضة، من أجل استئناف عمل اللجنة الدستورية وتعزيز النهوض بعملية سياسية تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرحب باجتماعه الأخير مع وزير الخارجية والمغتربين السوري، وندعو الطرفين إلى المشاركة البناءة في هذه العملية من أجل استئناف أعمال الصياغة. وننوه أيضاً باتصالات السيد بيدرسن مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى. ونشدد على أهمية الجهات الفاعلة ذات النفوذ التي تساعد على دفع العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة إلى الأمام والتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وعلى الصعيد الإنساني، يقدر وفد بلدي صدور تقرير الأمين العام الشاملين (S/2021/1029 و S/2021/1030)، عملاً بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) الصادر في تموز/يوليه الماضي. يوضح التقرير الصادر كل شهرين الوارد في الوثيقة S/2021/1029 أن التوقعات حاسمة، كما وصفتها السيدة بلور، في مواجهة استمرار الأعمال العدائية وشدة الاحتياجات. ونكرر إدانتنا لأعمال العنف التي تؤثر على السكان المدنيين ونعرب عن قلقنا إزاء الهجمات التي تُفُذت بالقرب من مخازن المعونة الإنسانية وطرق التوزيع. ونذكر بأن من الضروري أن تحترم جميع الأطراف التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، ترحب المكسيك بالقافلة الثانية من المعونة الإنسانية التي انطلقت عبر خطوط التماس في المنطقة الشمالية الغربية. إن الخطة التي اعتمدت مؤخراً لفترة ستة أشهر هي أداة لتعزيز هذه الآلية ولتسيير عمليات منتظمة يمكن التنبؤ بها. وسنظل منتبهين لتنفيذ هذه الخطة، ولذا نؤكد من جديد على أهمية أن توفر جميع الأطراف المعنية الضمانات الأمنية اللازمة للسير السلس للعمليات.

ونرحب أيضاً بإصدار التقرير الموضوعي عن الشفافية، سواء في العمليات عبر الحدود أو عبر خطوط التماس. ويوضح التقرير أن العمليات عبر معبر باب الهوى الحدودي لديها نظام مراقبة صارم لضمان مستوى جيد من الشفافية. ومن الواضح أن العمليات عبر خطوط التماس، حتى مع التنفيذ الكامل لخطة الأشهر الستة للعمليات

ولا تزال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية الشاملة للمنظمة في سورية. والحفاظ على تدفق مستقر للمعونة أمر بالغ الأهمية، لأن الحرب في سورية لم تنته بعد. وفي الأشهر الماضية، قتل ١٠٠ مدني في اشتباكات وهجمات. وأكرر دعوتنا إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو شرط مسبق لإجراء حوار سلمي يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على جميع الأطراف الالتزام بالقانون الدولي وتوفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومستدام وبدون عوائق إلى جميع السوريين.

وفي الشهر الماضي، نظمت إستونيا اجتماعاً بصيغة آريا، حيث قدمت الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ المنشأة بتكليف من الأمم المتحدة، وممثلو المجتمع المدني السوري، عرضاً عاماً مفصلاً عن مسألة المساءلة في سورية. وهذا النوع من الاجتماعات لا يوقف ارتكاب الفظائع في سورية. ومع ذلك، توفر لنا تلك الاجتماعات المعلومات ذات الصلة لاتخاذ إجراءات ضد الإفلات من العقاب في المستقبل.

لن يكون هناك سلام في سورية ما دام الإفلات من العقاب سائداً. ولن يقوم المجتمع الدولي أبداً بتطبيع آرائه بشأن عمليات القتل والتعذيب والعنف الجنسي والاختفاء القسري التي تستمر للأسف في سورية بشكل يومي. وأمل أن يتمكن الأعضاء المقبولون في مجلس الأمن من التصدي لهذه الفظائع بطريقة مجدية وسريعة.

**السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):**

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث والسيدة بلور على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا في مجلس الأمن.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أقول إن المكسيك تنوّه بالجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتعزيز التفاهم والحوار



به بلدي بشأن هذه المسألة، أن أسهب في الحديث عن ثلاثة جوانب أعتبرها أساسية، وهي الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية في سورية.

أولاً وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، نشجبت استمرار الأعمال العدائية التي تتطوي على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والغارات الجوية وغيرها من الهجمات الصاروخية على المناطق التي يسكنها المدنيون. ويدعو وفد بلدي إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية باعتباره شرطاً لا بد منه لتحقيق تقدم ملموس في حل الأزمة في سورية. بيد أن الدعوة إلى وقف إطلاق النار والحاجة إلى بذل جهود جماعية للتصدي لجائحة مرض كورونا يجب ألا يصرفا انتباهنا عن مكافحة الإرهاب، خاصة وأن هناك تقارير عن تصاعد الهجمات وغيرها من الجرائم التي ترتكبها عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد القوات المسلحة السورية وحلفائها في الجنوب، وأيضاً ضد القوات الكردية في شمال شرقي البلاد. هذا الوضع هو مصدر قلق حقيقي ودليل كاف على أن تنظيم الدولة الإسلامية يستعيد قدرته على العمل بعد هزيمته في أعقاب الإجراءات الحاسمة التي اتخذها التحالف الدولي.

وفما يتعلق بالحالة السياسية، فإن النيجر، التي أوضحت هذه النقطة مراراً وتكراراً طوال فترة عضويتها في المجلس، لا تزال على اقتناع بأن الحوار الشامل الذي يقوده السوريون أنفسهم ويجسد إرادة الشعب السوري هو وحده الذي سيمكّن من إيجاد حل سلمي وطويل الأجل في سورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونرحب بعقد الجولة الأخيرة من المفاوضات في اللجنة الدستورية، ولكننا لا نزال نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز هذه الهيئة تقدماً على الرغم من كونها مؤلفة من الطرفين.

وكما ذكر في جلسة الإحاطة الأخيرة للمبعوث الخاص، فإننا نشاطره خيبة أمله عندما قال:

”تفتقر اللجنة إلى فهم واضح لكيفية دفع العملية إلى الأمام وإلى رؤية لكيفية وضع ‘عملية صياغة موضوعية‘“.

عبر خطوط التماس، مكملة للعمليات عبر الحدود. وكلا الطريقتين أساسيتان لتقديم المساعدة الحيوية للسكان، لا سيما في مواجهة التحديات الإضافية التي يفرضها موسم الشتاء.

وبالمثل، نقدر أن التقرير الوارد في الوثيقة S/2021/1030 يشرح بالتفصيل آليات الرصد وإدارة المخاطر ومشاريع الإنعاش المبكر التي يجري تطويرها في الميدان. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، كما ندرك جيداً جميعاً، كانت آثار ١٠ سنوات من النزاع مدمرة للاقتصاد السوري، وبالتالي لسمود السكان. ومن المؤسف جداً أن ٩٠ في المائة من سكان البلد يعيشون في فقر. تعتبر مشاريع الإنعاش المبكر حاسمة كجزء من الاستجابة الإنسانية من أجل توفير الفرص وتيسير الحصول على الخدمات الأساسية.

وفي الختام، نسلط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الاحتياجات الإنسانية ووقف إطلاق النار. وما دام النزاع لا يتوقف، فإن المطالب الإنسانية ستستمر في الاشتداد. ومن الضروري تعزيز الخطوات نحو التسوية السلمية، وفقاً للقانون الدولي ووفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إن وقف العنف وعملية الانتقال السياسي خطوتان متكاملتان تعزز كل منهما الأخرى، ونحث على تقدمهما بالتوازي. إن الشعب السوري يستحق مستقبلاً سلمياً.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النيجر.

أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتهما المفصلتين بشأن الحالة في سورية، وأن أحيي في الوقت نفسه السيدة بلور على مساهمتها في مناقشة اليوم التي لا يمكن أن تترك أحداً غير مبالٍ. سورية بحاجة إلينا، وهي بحاجة إلينا الآن. وأرحب بحضور ممثلي كل من سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

ويحيط وفد بلدي علماً بالتقريرين العادي والموضوعي اللذين قدمهما الأمين العام في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ عن الحالة الإنسانية وآلية إيصال المعونة في سورية (S/2021/1029 و S/2021/1030). لذلك أود في هذا البيان، وهو آخر بيان سيدلي

تكون مصدراً للتعاون والرخاء المشترك وليس النزاع والشقاق بين الدول المشاطئة. ولذلك نشجع على الاستخدام المنصف لتلك المنفعة العامة في المنطقة.

وأخيراً، وعلى النحو الذي أشرنا إليه دوماً، فإن فرض الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب قد أدى إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في جميع أنحاء سورية. وتدعو النيجر إلى تخفيف أو تعليق العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب التي تؤثر بشدة على قدرة سورية على مواجهة الجائحة والأزمة الاقتصادية الحالية، وهو واجب أخلاقي.

وفي الختام، لا يمكن أبداً التشديد بما فيه الكفاية على أن حل الأزمة السورية لا يمكن أن يتحقق بقوة السلاح وحدها، بل من خلال حل سياسي تفاوضي وعادل، يشمل مختلف شرائح المجتمع السوري، بدون استبعاد. ولذلك لا نزال نعتقد أنه لا يمكن معالجة المسائل السياسية والإنسانية للأزمة السورية بشكل منفصل، لأن مواصلة الأعمال العدائية تؤثر سلباً على الحالة الإنسانية، التي تؤثر بدورها على عملية السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد اطلع وفدي على التقرير الموضوعي للأمم العام S/2021/1030 حول القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). كما استمع باهتمام إلى إحاطة السيد مارتن غريفيث، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية.

أولاً، فيما يتعلق بتعزيز الوصول عبر الخطوط، واصلت الحكومة السورية بذل كل الجهود الممكنة، وتقديم التسهيلات اللازمة للأمم المتحدة ووكالاتها المختصة لتيسير تنفيذ الولاية ذات الصلة بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، في مقابل عرقلة مستمرة من قبل النظام التركي وأدواته الإرهابية في إدلب. لقد نجح التعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة في نهاية شهر آب/أغسطس في تسيير قافلة لبرنامج

وهذا الاستنتاج دليل على حالة الجمود التي تشهدها تلك الهيئة وعدم قدرة أعضائها على إنجاز المهمة الموكلة إليهم. وهذا يستدعي تغييراً جذرياً في هيكل اللجنة وتكوينها وأساليب عملها، ويجب أن يبدأ بإنهاء التدخل الخارجي في العملية المعقدة أصلاً.

ولذلك ندعو جميع الأطراف الفاعلة الخارجية الرئيسية إلى دعم سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية بالامتناع عن أي تدخل في عمل اللجنة بغية إتاحة فرصة حقيقية للنجاح في حل الأزمة - التي يعرف الجميع أن ضحاياها مدنيون، من النساء والأطفال في المقام الأول. ونعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي قام به السيد بيدرسن لتحقيق ذلك الهدف من خلال الحوار مع جميع الجهات المعنية في هذه العملية، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة السورية ومنظمات المجتمع المدني في سورية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يؤيد وفد بلدي الآليات العابرة للحدود والآليات الداخلية لإيصال المعونة الإنسانية إلى السكان السوريين الذين يعانون. فقد علمنا، مرة أخرى اليوم، من منسق الإغاثة في حالات الطوارئ غريفيث، الذي نشيد بعمله، أن الحالة الإنسانية مستمرة في التدهور في ظل الآثار المتداخلة الناجمة عن تدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، الناتج عن أكثر من عقد من النزاع، وآثار تغير المناخ، وتداعيات جائحة مرض فيروس كورونا. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، من المذهل أن نسبة من تم تطعيمهم حتى الآن من السكان السوريين أقل من ٣ في المائة.

ومع حلول فصل الشتاء، فإن الأهم بالنسبة للسوريين من الطريقة التي يتم بها إيصال المساعدات الإنسانية هو وصولها بسرعة وبكميات كافية. ونرحب بالتقدم المحرز في إيصال المعونة عبر الحدود خلال الأيام الأخيرة، مع قيام برنامج الأغذية العالمي مؤخراً بتسليم المعونة الإنسانية في يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة إلى الجزء الشمالي الغربي من سورية.

ولا تزال المسائل المتعلقة بحصول السكان الذين يعيشون على طول نهر الفرات على المياه مصدر قلق للنيجر. فالمياه يجب أن

وفيما يخص مخيم الركبان، لقد أكد التقرير على أن الوصول الإنساني إليه لا يزال بعيد المنال. كنا نتطلع إلى توضيح التقرير لأسباب التي حالت دون ذلك، والتي سبق أن أوضحناها لكم وارتباطها المباشر بالوجود اللاشعري للقوات الأمريكية في تلك المنطقة ورعايتها لتنظيم مغاوير الثورة الإرهابي هناك. ونؤكد على أهمية الإغلاق التام لهذا المخيم سيء السمعة، الذي لا هدف له إلا زيادة معاناة المواطنين السوريين ودعم المجموعات المسلحة.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز شفافية وكفاءة آلية العمل العابرة للحدود، يجدد بلدي التأكيد على موقفه المبدئي الراض لهذه الآلية المسيسة، لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية، وللعيوب الجسيمة التي طغت على عملها، وفي مقدمتها الإخفاق في ضمان وصول المساعدات لمستحقيها وليس للتنظيمات الإرهابية.

إن ما أكدته تقرير الأمين العام حول وجود مخاطر قائمة تتعلق بالعملية الإنسانية عبر الحدود يثبت وجهة موقفنا من هذه الآلية. إذ أشار التقرير إلى حقيقة أن هذه العملية تدار عن بعد، وأن هذا الجزء من المنطقة المخدومة يخضع لسيطرة سلطة محلية يعتقد على نطاق واسع أن لها علاقات وثيقة مع جماعة مسلحة من غير الدول صنفها مجلس الأمن على أنها جماعة إرهابية، مما يؤكد إمكانية سيطرة تلك التنظيمات الإرهابية على المساعدات.

وفدي يعبر عن استغرابه من المبالغة الواردة في التقرير بشأن أعداد المحتاجين في الشمال الغربي. ويعتبر توصيف التقرير للعمل من الداخل على أنه مجرد مكمل وليس بديلاً عن العمل عبر الحدود غير موضوعي.

فالوقائع أثبتت أن التعاون الجاد والصادق مع الحكومة السورية وتعزيز العمل عبر الخطوط كفيل بتحقيق الأهداف المرغوبة وتجنب المخاطر والعيوب المرافقة لآلية عبر الحدود.

ثالثاً، فيما يتعلق بمشاريع الإنعاش المبكر، يعرب وفد بلدي عن خيبة أمله البالغة لعرقلة بعض الدول الغربية، في إطار ما يسمى

الأغذية العالمي عبر الخطوط من حلب إلى سرمد شمال غرب سورية، وهو نجاح قوبل بحملة عداوية هستيرية شنّها النظام التركي والتنظيمات الإرهابية العميلة له، حالت دون توزيع حمولتها على المحتاجين لعدة أشهر، وأدت إلى عرقلة عبور قافلة أخرى كان من المقرر أن تتوجه إلى سرمد بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر خلال زيارة السيد ديفيد بيسلي المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى حلب. حيث عمدت الجماعات الإرهابية لاستهداف المعابر والمسارات التي ستسلكها القافلة بالقذائف الصاروخية. كما عرقلت قافلة مماثلة كانت مقررة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الحكومة السورية، التزاماً منها بتعزيز الوصول من الداخل إلى كافة أنحاء البلد، وافقت على خطة الأشهر الستة التي تقدمت بها الأمم المتحدة. وتجاوبت بشكل إيجابي وبسرعة قياسية مع كافة الطلبات التي تلقتها، مما أتاح تسيير قافلة مساعدات غذائية وغير غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، وصندوق السكان إلى سرمد بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر. إن ما تم تحقيقه من قبل الدولة السورية لتعزيز الوصول عبر الخطوط إلى الشمال الغربي يجب أن يلقى كل الترحيب من قبل مجلس الأمن. والمؤسف تجنب التقرير تسمية الأمور بمسمياتها وعدم إشارته بشكل صريح لا لبس فيه لمسؤولية النظام التركي والتنظيمات الإرهابية التابعة له عن إعاقة تنفيذ هذه الولاية على النحو المطلوب.

فيما يتعلق بالشمال الشرقي، أكد التقرير على أن الوصول كان دائماً ممكناً لمعظم الإمدادات، وأنه تم تسيير ٦٢٥ شاحنة وسبعة جسور جوية. وعلاوة على ما ذكره التقرير حول موافقة الحكومة السورية على قافلة لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية عبر الخطوط إلى رأس العين وتل أبيض للتطعيم ضد فيروس كوفيد-١٩، فقد وافقت حكومة بلدي أيضاً على مهمة تقييم إنسانية للأمم المتحدة في تلك المنطقة. وهي الموافقة السادسة التي منحتها الحكومة السورية في إطار تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، وتزامنت مع صدور تقرير الأمين العام الذي أكد أن كل طلبات الوصول لقيت رداً إيجابياً من الحكومة السورية.

عاجلاً وحازماً من مجلس الأمن. ويطلب وفد بلدي أيضاً بمساءلة النظام التركي عن جرائمه المختلفة ومحاولاته اليائسة لإعاقة توطيد الاستقرار في سورية بما فيها عرقلته لتنفيذ القوافل الإنسانية عبر الخطوط وتطبيق خطة الأشهر الستة.

في هذا المجال، لا بد لنا من الإشارة أيضاً إلى ممارسات القوات الأمريكية المتواجدة بشكل غير شرعي في شمال شرق سورية. من دعمها الميليشيات الانفصالية إلى تسييرها قيام منظمات غير حكومية بإدارة عمليات قرصنة عبر الحدود مع العراق عبر معبر فيش خابور في تناقض واضح مع قرارات مجلس الأمن. واستخدام المساعدات الإنسانية كذريعة لانتهاك سيادة الدول. وآخر ممارسات تلك القوات قيامها بإدخال كميات كبيرة من بذار القمح التي تحمل إصابات مرضية خطيرة عبر معبر سيمالكا غير الشرعي لإلحاق المزيد من الأضرار بالسوريين واقتصادهم الوطني.

لقد استمعنا إلى البيان الذي أدلى به المبعوث الخاص بيدرسن، والذي أجرى قبل أيام محادثات في دمشق مع وزير الخارجية والمغتربين، وكذلك مع الرئيس المشارك للوفد الوطني في اجتماعات اللجنة الدستورية. إن الجمهورية العربية السورية تؤكد التزامها بالحل السياسي القائم على الحوار الوطني السوري السوري بملكية وقيادة سورية والذي يحقق تطلعات الشعب السوري ويكفل الالتزام الكامل بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

إن سورية إذ تتطلع لعقد الجولة السابعة للجنة الدستورية. تنثي على المساهمة الإيجابية للوفد الوطني في عملها؛ مع التشديد على وجوب منع التدخل في أعمالها من قبل أطراف خارجية أو محاولة عرقلتها أو فرض جداول زمنية مصطنعة أو خلاصات مسبقة لها.

في ضوء إشارة عدد من البيانات إلى ضرورة إرساء وقف شامل لإطلاق النار. يؤكد وفد بلدي على أن تحقيق ذلك يستلزم القضاء على التنظيمات الإرهابية التي تنشط في بعض أنحاء البلد، وفي مقدمتها تنظيمي داعش وجمبهة النصرة والكيانات المرتبطة بهما. وإنهاء الاحتلال التركي والتواجد اللاشعري الأمريكي بما يضمن بسط

بمجتمع المانحين، تنفيذ الكثير من المشاريع وزيادتها كما ونوعاً بما في ذلك من خلال إثارة تساؤلات غير مبررة حول تعريف ماهية "مشاريع الإنعاش المبكر" كما واصل هؤلاء أيضاً عرقلة اعتماد الإطار الاستراتيجي الناظم للتعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة في المجالات التنموية. بالرغم من المرونة الكبيرة التي أبدتها الحكومة السورية وذلك إمعاناً منهم في تسييسهم العمل الإنساني والتنموي ومحاولة فرض شروطهم لتقديم المساعدات وإلا كيف نفسر تراجع نسبة تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار على الرغم من تزايد الاحتياجات الإنسانية؟

ويود وفد بلدي أن يوضح أيضاً بعض مشاريع الإنعاش المبكر التي أوردتها التقرير ( S/2021/1030 ) هي مشاريع يتم تنفيذها منذ سنوات وقبل اعتماد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وكنا نتطلع إلى رؤية قائمة مشاريع حيوية جديدة تسهم في تعزيز الصمود والارتقاء بالوضع الإنساني وتيسر العودة الآمنة والكرامة للمهجّرين. ولا نقول جديداً أو غريباً أن بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم تخف عداها للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) ورفضها لتنفيذ أحكامه. وسنكون مضطرين لإعلان أسماء هذه الدول.

ويأسف وفد بلدي لتجاهل التقرير أيضاً الإشارة إلى الآثار الكارثية للحصار اللاقانوني واللاأخلاقي واللاإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري. ويطلب بالرفع الفوري وغير المشروط لتلك التدابير القسرية اللاشعريّة التي يعاني منها كل سوري.

لغرض الحقيقة والوضوح، فإن أي تقييم موضوعي للتعقيدات المتصلة بالوضع الإنساني في سورية يقود إلى نتيجة واحدة مفادها أن السبب الرئيسي فيها هو النظام التركي وممارساته وجرائمه ورعايته للتنظيمات الإرهابية والكيانات المرتبطة به في شمال وشرق غرب بلدي. لقد سبق وأن نقلنا إلى مجلسكم الموقر عبر رسائل مختلفة سجلاً تفصيلياً عن ممارسات النظام التركي وجرائمه بحق الشعب السوري، بما فيها قطعه للمياه وسياسات التترك. والتي تتطلب جميعها رداً

وأؤكد للمجلس أن تركيا لا تزال ملتزمة بضمان الاستمرار الآمن لتلك البعثات في المستقبل. ومع ذلك، نشير إلى أنه حتى مع التنفيذ الكامل للخطة الحالية، لا يمكن للقوافل العابرة للخطوط أن تحل محل أو تكرر حجم ونطاق العمليات عبر الحدود. ومن الواضح أنه لا يوجد بديل عملي للآلية العابرة للحدود.

لا أحد يريد أن يعتمد الشعب السوري على المساعدات الإنسانية. فالآلية العابرة للحدود تعمل على إنقاذ حياة السوريين في الوقت الحالي، ولكن سيتم إنقاذ مستقبلهم من خلال مفاوضات ناجحة تؤدي إلى سلام مستدام - سلام مستدام تنام فيه الأسر في منازلها بدون خوف وحيث يمضي الأطفال إلى مدارسهم دون هموم ببطون ممتلئة ودون جوع.

ولكن التأخير في العملية السياسية يؤدي إلى إطالة أمد المعاناة، وحتى الآن، لم يبد النظام السوري الرغبة في الانخراط بشكل جاد في محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف. ويجب عقد الجولة المقبلة للجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسفر تلك الجولة عن نتائج ملموسة. ونؤيد مبادرة المبعوث الخاص، مبادرة التقدم خطوة بخطوة، للتعبيل بالعملية السياسية. ومن الأهمية بمكان أن تتواءم تلك المشاورات مع قرارات المجتمع الدولي بشأن النزاع السوري، وكذلك مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) نصا وروحا. وكما نعلم جميعا، لا سبيل لتحقيق حل مستدام للنزاع السوري إلا بحماية وحدة سورية وسلامتها الإقليمية من خلال الوسائل السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

والعقبة الأخرى التي تحول دون التوصل إلى حل سياسي هي انتهاكات وقف إطلاق النار من قبل النظام وداعميه. وضحايا تلك الانتهاكات هم مدنيون أبرياء سعى القانون الدولي الإنساني إلى حمايتهم. وبطبيعة الحال، فإن التأثير الأمني للنزاع الذي طال أمده لا يقتصر على سورية. إنه يؤثر على المنطقة المحيطة، بما في ذلك بلدي. والوضع في سورية يهيئ مرتعا خصبا للتطبيقات الإرهابية. والهجمات التي يشنها حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية وفرعها، قوات سورية الديمقراطية، تؤدي بحياة السوريين العزل،

سلطة الدولة على كامل أراضيها وإعادة الأمن والاستقرار وإنهاء أي أوضاع شاذة وغير مقبولة. ويعتبر المصالحات الوطنية والمحلية كتلك التي شهدناها مؤخراً في درعا ودير الزور وغيرهما خطوة مهمة في هذا الاتجاه. كما يشير إلى تعاون الدولة السورية مع الجهود التي بذلها الأصدقاء الروس والذي أدى إلى إطلاق سراح بعض الموقوفين والمخطوفين على الرغم من كل محاولات الجانب التركي وعملائه منع مثل هذا التوجه الإنساني.

ختاماً، أعتنم هذه الفرصة لأشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، وكذلك وفود تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفيت نام على الجهود التي بذلتوها خلال عضويتكم في مجلس الأمن والموضوعية التي تحلبتم بها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بجلسة اليوم وأشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما. وأود أيضاً أن أحيي السيدة أماني بلور وأشكر الأمين العام على تقريره عن عمليات الأمم المتحدة الإنسانية في سورية، المقدم عملاً بالقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) (S/2021/1030).

إن تلك العمليات الإنسانية حيوية للشعب السوري. فقد أنقذت عمليات توصيل الغذاء ملايين المدنيين، كما أن ١,١ مليون جرعة لقاح وفرت الحماية للسوريين من التهديد الثانوي لمرض فيروس كورونا. وتنفذ هذه العمليات عبر الحدود تمثيلاً مع مبادئ الأمم المتحدة المتفق عليها عالمياً، بما في ذلك الشفافية. ولا تضر فيها مآرب خفية. والهدف منها بسيط: هو إنقاذ الأرواح.

لقد سمعنا من وكيل الأمين العام غريفيث أن توزيع المعونة عبر الحدود قد بدأ. وتتطلب كل مهمة عبر الخطوط تقييم المخاطر وإجراء المفاوضات مع مختلف الجهات الفاعلة. ولا تزال عمليات القصف والهجمات من جانب النظام وداعميه تستهدف طرق الإمداد والمخازن ونقاط التوزيع التابعة لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وأذكر المجلس بأننا الفرصة الأخيرة للشعب السوري. فهل هذه غاية ما يمكننا الإتيان به؟ وربما بدلا من إرسال التفريعات بشأن قراراتنا للعام الجديد، يمكننا في الواقع أن نفعل شيئا لإنقاذ الشعب السوري.

أما بالنسبة للبيان الذي أدلى به ممثل النظام السوري المجرم، فأبني أكرر: أنا لا أعتبره نظيرا شرعيا لي. إن حضوره في هذه القاعة إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم كثيرة جدا على أيدي نظام الأسد. ولذلك فأبني لن أعطي قيمة لملاحظاته الوهمية بالرد عليها.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

**السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشارك المتكلمين الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لقد ظل الشعب السوري يعاني من النزاع لأكثر من عقد من الزمن. ومن أجل وضع حد لحزبهم والأخطار التي يشكلها النزاع على السلم والأمن الإقليميين، علينا أن نضاعف جهودنا لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع المؤسف. وستواصل صيغة أستانا هذه الجهود. وتحقيقا لهذا الغرض، سيجتمع كبار مسؤولي الدول الضامنة في صيغة أستانا في نور سلطان يومي ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر.

ونرحب بالإفراج مؤخرا عن ١٠ محتجزين سوريين نتيجة لجهود الفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين، الذي أنشأته صيغة أستانا. وستواصل إيران الإسهام بجدية في هذه الجهود، ونحث جميع الأطراف على التعاون من أجل تحقيق هذا المسعى الإنساني النبيل.

ونأمل أن تساعد المشاورات الجارية التي يجريها السيد بيدرسن على عقد الاجتماع التالي للجنة الدستورية قريبا. ويجب أن تعمل اللجنة بدون أي تدخل خارجي أو ضغط خارجي أو تحديد أي موعد نهائي مصطنع لعملها أو أي شروط أخرى ذات طابع مماثل.

ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2021/1030) عن تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، فإن الحالة الإنسانية في سورية تتدهور، والاحتياجات

بل والمواطنين الأتراك في بلدي. ولا يمكن لأي دولة عضو، بل لا ينبغي لها، أن تتسامح مع الهجمات المتعمدة ضد شعبها أو إقليمها. ولذلك ندعو مرة أخرى أعضاء المجتمع الدولي إلى رؤية الوجه الحقيقي لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الكردية، وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القصف المتعمد الموثق لأهداف مدنية، بما فيها المستشفيات، واختطاف الأطفال بالقوة وتجنيدهم، بشهادة الأمم المتحدة، واستخدام العنف لقمع المظاهرات المدنية التي تحدث كرد فعل لشطّف العيش، بما في ذلك زيادة أسعار السلع الأساسية، مثل الخبز والبنزين، والعمل الشنيع المتمثل في منع عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم من خلال التهديد بالقتل، في الغالب باستخدام السلاح.

ونتمنى عالما خاليا من الإرهاب. وقد أثبت التاريخ أن دعم جماعة إرهابية للقيام بمهام بالنيابة ضد منظمة إرهابية أخرى لم ينجح قط على المدى الطويل. ومن واجبي التحذير من أن دعم امتدادات التنظيمات الإرهابية تحت ستار محاربة تنظيم داعش لن يحقق النتائج المأمولة. وأطلب إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة توخي الحذر في بسط السجاد الأحمر للقادة الإرهابيين. ومن خلال تأييد هذه الجهات الفاعلة، فإنهم يصفون الشرعية على الإرهاب. فالسجاد القرمزي اليوم يمكن أن يتحول بسرعة كبيرة إلى أرض مضرّجة بالدماء. والأعضاء لا يريدون أن تتلخ أيديهم بدماء السوريين الأبرياء.

وقبل يومين تحديدا، امتلأت جداولنا اليومية الأساسية في وسائل التواصل الاجتماعي برابط هاشتاغ "# اليوم الدولي للهجرة". وفي تركيا، كل يوم هو يوم للهجرة. ومنذ ١٠ سنوات، رحبنا بحوالي ٤ ملايين لاجئ سوري غادروا ديارهم بحثا عن الأمان. وعشرات الآلاف من الأطفال السوريين ولدوا في تركيا وخطوا خطواتهم الأولى فيها. ونحن نريدهم أن يعرفوا وطنهم وثقافتهم ولغتهم. وينبغي ألا يتزعزع أي طفل في المنفى. ولا بأس بالهاشتاغ، لكن العودة إلى الوطن أفضل.

وأخشى أن يعرف التاريخ مجلس الأمن بأنه مجلس جبل الهاشتاغ. وفي كل شهر نأتي إلى هذه القاعة، ونتكلم، ونرسل التفريعات، ثم نغادر. ونعود في الشهر التالي فنكرر الإيماءات الشكلية مرة أخرى.

ثنيهم عن العودة إلى ديارهم، بما في ذلك من خلال نشر معلومات غير دقيقة عن الأوضاع الراهنة في سورية.

وندين بشدة كل الاعتداءات التي شنها النظام الإسرائيلي على سورية، ونؤكد من جديد حق سورية الطبيعي في الدفاع عن النفس والردي في الوقت والمكان اللذين تختارهما. ويجب على مجلس الأمن أن يجبر النظام الإسرائيلي على إنهاء احتلال الجولان السوري وأن يوقف اعتداءاته على سورية فوراً.

وعلاوة على ذلك، يجب أن ينتهي احتلال القوات الأجنبية المستمر لأجزاء من الأراضي السورية، وهو ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويجب على جميع القوات الأجنبية المحتلة وغير المدعوة أن تغادر ذلك البلد بدون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير. وفي هذا السياق، فإن التقارير الأخيرة التي نشرتها وسائل الإعلام الأمريكية عن مقتل عشرات المدنيين السوريين - ومن بينهم مزارعون وأطفال وقرويون - على أيدي قوات الولايات المتحدة، الأمر الذي ندينه بشدة، تشير إلى الحاجة الملحة لانسحابها من سورية.

إننا نرفض الأنشطة الانفصالية أو مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة في سورية وندين أي جهود ترمي إلى دعمها.

ويجب تسوية الأزمة السورية سلمياً ووفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا سيما الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وتواصل جمهورية إيران الإسلامية دعمها لشعب وحكومة سورية لاستعادة وحدة بلادهم وسلامته الإقليمية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** لم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

لا تزال تتزايد، وأجزاء كبيرة من البنية التحتية المدنية قد دمرت أو إنها أخذت في التفكك. وهذا يدل على الحاجة الماسة إلى تكثيف العمل الإنساني، ولا سيما من خلال التنفيذ الفعال للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، الذي يدعو فيه مجلس الأمن جميع الدول إلى الاستجابة بخطوات عملية لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب السوري، مشدداً على وجوب أن تشمل هذه الجهود دعم مشاريع الإنعاش المبكر.

وإحدى هذه الخطوات العملية يمكن، في الواقع، أن تكون رفع الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على سورية، والتي تطيل معاناة شعبها، وتؤثر سلباً على عمل الوكالات الإنسانية الدولية والوطنية في البلد. وكما يقول الأمين العام عن حق، فإن أنشطة الإنعاش المبكر مهمة لمنع حدوث زيادة أخرى في عدد المحتاجين، فضلاً عن الحد من الاحتياجات الإنسانية الفورية والطويلة الأجل، وبالتالي الاعتماد على المساعدة الخارجية.

ولئن كنا ننوه بالجهود المبذولة في أنشطة الإنعاش المبكر، فإننا نعتقد أن هذه الأنشطة أقل بكثير مما يلزم. ولذلك نؤيد دعوة الأمين العام إلى مواصلة توسيع جهود الإنعاش المبكر، حيث إن هذه الجهود، وفقاً لما ذكره، بالغة الأهمية لاستمرار نجاح الاستجابة الإنسانية في البلد. ومن المهم كفالة وصول المساعدات التي تدخل سورية من خلال العمليات عبر الحدود إلى المستفيدين الفعليين وعدم وقوعها في أيدي الجماعات الإرهابية. وندعو إلى زيادة تمويل المعونة الإنسانية وتخصيصها للعمليات عبر خطوط النزاع، بهدف تحويلها إلى عمليات إنسانية فقط في سورية.

ونرحب باستجابة الحكومة السورية لجميع مذكرات الأمم المتحدة الشفوية الخمس التي تطلب إفساح المجال للعمليات عبر خطوط النزاع، كما أكد الأمين العام في تقريره. غير أنه من المخيب للآمال جداً أنه نظراً لعدم تعاون الأطراف الأخرى، لم تتم حتى الآن سوى عمليتي تسليم عبر خطوط النزاع، ولم يتم توزيع حمولتهما بعد.

وندعو إلى تيسير العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين السوريين والمشردين داخلياً. وفي الوقت نفسه، نحذر من محاولات